

مقابلة الرئيس إسياس أفورقي مع وسائل الاعلام المحلية أولاً: القضايا الإقليمية



سؤال: فخامة الرئيس دخلت التطورات السياسية لمنطقتنا مرحلة جديدة ومختلفة منذ منتصف عام 2018، خاصة بعد توقيع أرتريا وإثيوبيا على اتفاقية السلام والصداقة الشاملة والمكونة من خمس بنود في التاسع من يوليو لعام 2018 في اسمرأ، منهيّة بذلك حالة العداء التي استمرت بين البلدين لعشرين عاماً، كيف يجري تفعيل البنود الرئيسية لهذه الإتفاقية؟

جواب: للإجابة على هذا السؤال ببساطة، يحتاج ذلك الرجوع قليلاً الى الماضي، لفهم خلفية التطور الحالي والمستقبلي له . وبالإمكان النظر إلى ما حدث عام 2018 لوحده خارج الإطار، لكونه تم فيه توقيع معاهدة السلام والصداقة. وللتذكير أكثر يمكننا تناول هذا الوضع بالمقارنة مع تاريخ الثمانين عاماً الماضية، فإذا نظرنا إلى هذه المسألة بمنظورنا الخاص، وحاولنا أن نقيّم ونفهم مآربها، من الطبيعي جداً أن نسأل ونقول لماذا إفتعلت كل هذه العدائيات التي لا دعي لها؟، وكيف يمكن تبريرها؟. فإذا أردنا أن نتحدث عن تلك العدائيات التي استمرت لثلاثة أجيال لنقول

إنتهت أو لم تنته ،يمكننا أن نعتبر التغيير الذي أتى في اواخر عام2018 ، ربما يعد نقطة إنطلاق إيجابية نحو تحقيق ذلك .

ولكن إذا أخذنا بعين الإعتبار عدائيات العشرين عاماً الماضية لوحدها، والتي أكسبتنا التجارب، وكلفت أكبر عدد من الشهداء الذي كان قد أفتعل دون مبررات. يمكن القول بان هذه العدائيات ما هي إلا إمتداد للسياسات القديمة التي فرضت لتخدم الاطماع الإستراتيجية للقوى العالمية والإقليمية، حيث كانت الانظمة التي توجت لتخدم هذا الغرض في أقليمنا وخاصة في إثيوبيا، تتسبب في معاناة شعوب هذه المنطقة من خلال إستمرارها في إفتعال العدائيات والصراعات وساهمت في سفك الدماء وقتل الارواح. فإذا أردنا الحديث بإختصار عن العشرين عاماً الماضية، كانت القضية حدودية تتعلق بمنطقة بادمي . والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا تم إفتعال هذه العدائيات في هذا الشأن؟ ، وهل كانت من قبل إشكاليات تاريخية لتصل المسألة إلى هذا المستوى من العدائيات والتصادم ، وزرع الكراهية؟ وفي الختام نصل إلى قناعة بان كل هذه العدائيات كانت تفتعل دون أسباب ولامعنى لها اصلاً.

فإذا نظرنا إلى المسألة بمنظار المعيار القديم، فإن السياسات الإستعمارية التي فرضت بعد الحرب العالمية الثانية لخدمة المصالح الخارجية ، قد دفعت الشعب الارتريري بأن يمر بهذه الرحلة الطويلة الشاقة للحصول على حقه في تقرير المصير ،بالرغم من أن جميع الدول التي كانت مستعمرة مُنحت إستقلالها في ذلك الوقت. اتخذت القوى الخارجية هذا القرار الذي حرم الشعب الارتريري من حقه في نيل الإستقلال ، ولذلك أُجبرنا على ان نناضل من اجل إسترداد حقنا المشروع ، ودفعنا في سبيل تحقيق هذا الهدف أعظم التضحيات. كان يفترض أن نكون بعيدين عن هذه المشكلات بعد إنتهاء مرحلة الحرب الباردة ، والدخول إلى مرحلة هذا العصر.

بالعودة إلى تلك الاحداث التي حدثت بعد حقبة الحرب الباردة ،كنا على علم بانها كانت بلا جدوى ، ولكنها ربما تكون قد خدمت المصالح الخارجية .وما يجب توضيحه ، هو أن تلك المواجهات التي دفعتها العقلية الضيقة كانت مدمرة للغاية كما

راينا. وفي نهاية المطاف إنتهت هذه المواجهات العدائية بفضل صمود الشعب الأرتري القوي ،على الرغم من طول الوقت الذي إستغرقتة نتيجة دخول القوى الخارجية إلى جانب العملاء المحليين ،وقد كانت هذه المشكلة تمثل مصالح زمرة ضيقة جداً ،ولا تمثل مطلقاً مصالح الشعب الإثيوبي.وهنا يجب ادراك إلى أن التغيير الذي حدث في منتصف عام 2018 جاء نتاج التطورات السابقة التي جرت لإفشال هذا العداء ، لأنه كان مرفوضاً وغير مقبول على الإطلاق. فالشعب الارترى كانت له مقاومة واضحة لهذا العداء، وكان الشعب الاثيوبي أيضا يرفض هذه السياسة العدوانية التي إستمرت لفترة طويلة نتيجة التدخل الخارجي . فالخطة التي أدخلتها تلك الزمرة التي إعتلت سدة الحكم في إثيوبيا بعد إنتهاء الحرب الباردة، قد سببت أضراراً لم يسبق لها مثيل في ذلك البلد. فالسياسة الخاطئة لهذه الزمرة اعتمدت مبدأ حق الأقاليم والقوميات في تقرير المصير وغيرها من الوسائل ، خلقت حالة من الكراهية وعدم الثقة لدى البعض في إثيوبيا. ففي فترة الإستعمار عندما كانت تبني الشعوب دول وطنية ،كان من الطبيعي جداً ان تتجاوز التكوينات الضيقة ،وتفكر بشكل اوسع ،حيث فعلت ذلك. فالقيام بتدبير خطة لتدمير المكون الوطني، وزرع الفتن وممارسة التفرقة بين المجتمع ،بالتأكيد له أضرار كبيرة جداً ،وهذا ما نشاهده اليوم في إثيوبيا.

ربما في البداية لم ينتبه الشعب الإثيوبي إلى الاضرار التي كانت ستفرزها تلك السياسات الخاطئة في المستقبل. فمثل هذه السياسة الهدامة المبرمجة عندما تأخذ طابعا مؤسساتيا ويُعمل بها بصورة منظمة ، فإنها بلا شك لها اثار بالغة تستهدف تشتيت البلدان. وبما ان المشكلات التي ظلت تواجه إثيوبيا جراء سياسة تلك الزمرة كثيرة ويمكن شرحها من شتى الجوانب. كان من الواجب وضع حد لمثل هذه التصرفات المدمرة في نهاية المطاف. وقد اطلقنا على مرحلة وضع نهاية لها بلغتنا (GAME OVER) أي أن اللعبة قد إنتهت ، وبلغت الشعب الإثيوبي وقادته السياسيين كانت عبارة " كفاية " إذ لا يمكن أن تستمر الاوضاع هكذا. فالخطوة الشجاعة التي أخذها الدكتور ابي يمكننا أن ننظر إليها في هذا الإطار، حيث تعتبر

خطوة نابعة من الرفض والوضع الذي كان الشعب الإثيوبي الذي عانى منه طويلاً، وانا أشيد بالقرار التاريخي الشجاع الذي أتخذه أبي وهو ما تحتاجه المرحلة، وقد قام بالمبادرة لتصحيح هذا الوضع. وعلى الرغم من أن هذا التغيير لم يكن حديثاً فالشعور بالسعادة الذي خلقه في ذلك الوقت كان أكثر من المتوقع . والسبب في ذلك يأتي من عدم قبول تلك الاحوال التي سادت لأكثر من عشرين عاماً ، والتي ادت الى خلق الكراهية بين الشعبين الارترى والإثيوبي. وعلى الرغم من ان الزمرة دبرت لهذه الكراهية ، فإنها لا تملك أي شعور او تهتم بإثيوبيا . والاكثر من ذلك لا يمكن للعاقل أن يكون راضياً عن تلك العمليات التي كانت تتم في إثيوبيا ، والتي هدفت لإختلاق الخلافات والتشاحنات والحد بين مكونات الشعب الإثيوبي ، من اجل تحقيق مصالحها الضيقة. لذلك الخيار الذي أخذ به للخلاص من تلك الحالة كان خياراً شجاعاً، ولكن لا يعني هذا ان كل شئ قد إنتهى، فإذا نظرنا إلى تطورات المسالة خلال العام والنصف من تاريخ هذه المبادرة ،يمكننا القول ان اللعبة إنتهت كما أسلفنا. ولكن يجب أن نعرف بان المسالة لم تنته عند هذا الحد ، حيث نجد الإيديولوجية الضيقة التي ادخلتها تلك الزمرة وشركائها ،والتي إستمرت في إثيوبيا لمدة عشرين عام قد منيت بفشل ذريع.

صحيح ان الاهداف والايديولوجيا لتلك السياسات قد إنتهت ، لكنها افرزت مفهوما فاشلا آخر . فإذا نظرنا إلى الخطوة التي إتخذها أبي بالرغم من تعدد الجوانب التي تحتويها ، لكنها تتسم بالوضوح في جانبها الخاص بأرتريا، حيث تقول نحن نريد السلام والمحبة والصداقة مع ارتريا. ومما لا يغيب عن اذهاننا، خلقت هذه الخطوة حينذاك مشاعر فرح عارمة في نفوس الشعبين الإثيوبي والارتري، لكونها تعتبر خطوة استمدت من جملة التجارب السابقة . فإذا نظرنا إلى المشاكل التي تاتي من تلك الزمرة الفاشلة خلال العام والنصف ،حيث لم يتم تنفيذ أي قرار من القرارات التي تحدث بها ابي ،والمتمثلة في بناء علاقة السلام والصداقة مع أرتريا .فإذا نظرنا إلى قضية الحدود نجد مسالة بادمي تسير من سئ إلى أسوأ، والاراضي السيادية الارترية التي تبعت لأرتريا وفق الحكم القانوني كان من المفترض أن

تعود إلى السيادة الارترية وتبنى علاقة السلام والصدقة على إحترام السيادة والحدود للبلدين وفقاً للإتفاق المبرم، ولكن هذا لم يتم بسبب تعنت هذه الزمرة المفلسة التي ترى ضرورة الإحتفاظ بهذه الاراضي كسلاح للتهديد وللمبادلة . ونحن على علم تام بما تقوم به هذه الزمرة في بادمي، ونتابع ما تقوم به من توزيع اراضي سكنية جديدة ، وغيرها من الاعمال التوسعية غير القانونية. وبما اننا نعرف جيداً كيف ومتى نعيد هذه الاراضي ، فلا نريد ان ننشغل حالياً بهذه المسألة ، حيث أننا نتطلع إلى الامام وننظر إلى اهمية مكاسب السلام لكونه يقود الشعبين إلى مرحلة جديدة من المحبة والصدقة . وإطلاقاً من هذا المبدأ كان خيارنا العمل بالشاركة البناءة.

فإذا أردنا الحديث عن ما يجري حالياً في بادمي وتساءلنا باي صلاحية يتم توزيع الاراضي هناك، وعلى من يتم توزيعها، وبأي قانون ، فان هذه المسألة تعود الى الواقع الصعب الموجود في إثيوبيا .ويتمثل هذا الواقع الصعب في أساليب التكوينات الضيقة العرقية والقبلية التي إتبعها تلك الزمرة ، والتي خلقت حالة من الإنحلال أو التشتت في إثيوبيا .فإذا نظرنا إلى دور الحكومات التي ظلت تترأس الاقاليم في إثيوبيا ، فان الثقافة التي رسختها في نفوس السكان وغيرها من الأمور ، تجعلك تفهم بانه لا يوجد دور للحكومة المركزية .ونتيجة لذلك نجد في الوقت الحالي هذه الزمرة تقوم بردود افعال، . فبدلاً من ان تصحح اخطاء فشل الاجندة الهدامة التي خلفت الدمار ،نرى في هذا الوقت يتم السعي لعرقلة جهود قوى التغيير.

أما الاجندة التي يتم نشرها ضد ارتريا خلال العام والنصف الماضي من قبل هذه الزمرة تقول إننا محاصرون من جميع الإتجاهات، من الشمال ومن الجنوب والغرب والشرق. واستمرت في عدائياتها ضد أرتريا ، بالإضافة إلى القيام بما يعرقل عملية تسليم بادمي من خلال القيام بتشديد مباني جديدة وتوزيع الاراضي وغيرها.هناك ايضاً إستمرت هذه الزمرة خلال العام ونصف من عمر توقيع اتفاق السلام بتنفيذ خطة إستنزاف الطاقة البشرية في ارتريا ،وذلك عبر فتح معسكرات

استقبال بالتعاون مع المنظمات. ولم تعتبر هذه الخطة جديدة حيث ظلت تقوم بها هذه الزمرة على مدار العشرين عاماً الماضية ، ليتسنى لها بذلك إضعاف قدرات الشعب الارترري . ادعت هذه الزمرة انها تعمل خلال الفترة الحالية للسلام وفي نفس الوقت تواصل محاولاتها العدائية ضد ارتريا متمثلاً في القيام بتنظيم وإيواء مرتزقة سواء كان على اسس القبيلة أو على قاعدة عرقية أو غيرها من التكوينات الضيقة. علاوة على العدائيات التي قامت بها ضد ارتريا خلال العشرين عام ، فقد قد إنهمكت ايضاً خلال فترة السلام في القيام بممارسة نشر الاكاذيب وغيرها من عمليات التضليل والتشويش من اجل وضع العراقيل امام العلاقة بين ارتريا وإثيوبيا و لمنع أي إتصال بين الشعبين .

هذه حصيلة التطورات العدائية التي شاهدها خلال العام ونصف وما يقلقنا ليس كونها باءت بالفشل من قبل ، ولكن ما يقلقنا هو التطورات التي يمكن ان تحدث في إثيوبيا ، فهل يمكن الخروج من الطريق الخاطئ والدخول إلى الطريق الصحيح. عندما تم إتخاذ القرار منذ بداية منتصف عام 2018 لم يخف علينا صعوبة المهمة، والتحديات التي يمكن أن تواجه عملية السلام ، حيث تعتبر التجارب كافية لمعرفة ذلك. وكما نعرف الدكتور/أبي إتخذ هذا القرار ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في الاخير هو ماذا يمكن أن يفعل أبي؟ فإذا أريد لهذا السلام والصدقة الاستمرار الدائم فالأمر يحتاج إلى بذل المجهود الكبير. وإنطلاقاً من هذا كنا قد وضعنا في الإعتبار منذ اللحظة الأولى لإتفاق السلام بانه لايزال في بدايته ولا يعني هذا ان جميع الامور ، قد تم حلها ولا يحتاج الامر إلى اليقظة والمتابعة بإهتمام، حيث علمنا التاريخ الكثير . وعليه كان خيارنا بان دعم عملية السلام والتغيير في إثيوبيا كخطوة إيجابية لبناء السلام الحقيقي مؤجلين مسالة الحدود حتى يستتب التغيير وتتقوى علاقة السلام والصدقة. يجب التفكير في الوسائل التي تقوي هذه العملية السلمية بدلاً من إثارة تراكمات وتبعات الماضي الاليم.

وبما ان السلام لا يأتي إلا عبر بذل الجهود الفاعلة. فإذا كان هناك من يتوقع أن التحقيق الكامل للسلام سيتم في إثيوبيا خلال عام أو عامين فقط ، ربما يكون غير مدرك بالمجهود الذي تحتاجه مسألة بناء السلام . ومن خلال تفاهمنا ظللنا خلال العام والنصف من عمر السلام نعمل على تنفيذ الجوانب الرئيسية الداعمة للسلام . وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى أن كل التحديات التي ذكرتها ستظل مستمرة طالما هذه الزمرة تعمل مع شركائها للثأر والانتقام ، فقد قررنا أن نصب تركيزنا على عملية البناء دون ان ننجر وراء العراقيل التي ظلت تفتعلها يوماً بعد يوم. صحيح النتائج التي حققناها لم تكن كبيرة ، لكننا قد أخذنا مبادرات كثيرة تساعد على إستغلال الفرص التي يمكن إن تتاح عبر السلام. ويمكن الإشارة إلى ان اللقاءات الاخيرة التي جرت تعتبر إمتداداً للجهود التي تبذل لبناء الاساس المتين لهذا السلام. فإن مسألة بناء الاساس القوي للسلام ليست مهمة تتم من طرف واحد، بل هي مسؤولية تحتاج إلى التكاتف.فالجانب الاسوأ من هذه التطورات التي رأيناها في إثيوبيا هو الجانب الذي شاهدناه خلال الثلاثين اعوام الماضية. ان مهمة تصحيح هذا الخطأ بإمكاننا أن نعتبرها مهمة خاصة بهم ، ولكن لا بد أن نساعد بدورنا. والسبب اننا نرى ألا ننتظر حتى نكون مستهدفين من تبعات التطورات السلبية التي تأتي في إثيوبيا ، ولا يجب أن نمضي عمرنا في مواجهة اجندة كل من اصبح عميلاً أو مرتزقاً من الانظمة ، ولذلك ظللنا نعمل في الفترة الماضية وفق هذا المبدأ ، نتعاون مع بعضنا في معالجة الامور بفاعلية ،لأننا لسنا أجانب في هذه القضية. وبما ان الطرف الذي يلزمه مساعدة إثيوبيا هو أرتريا ، مع الاخذ في الإعتبار بان الاطراف الاخرى لها مآرب خاصة بها ،من المهم جداً أن نقدم يد العون لهم. فهذه القوى التي أقول انها فاشلة، ليس المقصود بالأمر الوياني فقط،بل هناك ايضاً القوى الخارجية التي باءت محاولاتها ايضاً بالفشل . فهذه القوى الخارجية التي كانت تعتقد بانها تربح من تأجيج نار الحرب بين ارتريا وإثيوبيا، فشلت في تحقيق مآربها ، لكن علينا التنبه بأن لن تعيد محاولاتها تلك مرة اخرى. فهذه القوى سواء عملت من اقليمنا أو من العالم لإشعال فتيل الحرب في الماضي بين هذين البلدين، لا يمكن أن نقول أنهم يشعرون بالسعادة لحلول السلام بيننا. ولكي لا يتم عرقلة هذا السلام من

قبل هذه القوى وغيرها من مختلف المجموعات الإرهابية ظللنا طيلة العام ونصف نعمل بجدية .

صحيح ان أبي أتخذ خطوة بناءة ، لكن ما هو الدور المنتظر منا ، وماذا سنفعل وما هي قراءتنا للأحداث الداخلية. لابد من تحديد المهام التي يمكننا القيام بها للرد على هذه الأسئلة، فإذا نظرنا إلى الواقع الداخلي ، في تقديري يعتبر الوضع الداخلي لإثيوبيا مقلقا للغاية ، لأنه ليس مستقيماً. حيث من السهل جداً إن يستغل من قبل القوى الداخلية والاجنبية التي تريد عرقلة جهود السلام. كما انه من المهم جداً إتباع الاساليب المناسبة لإدارة ذلك الوضع.

هناك ايضاً تدخل القوى الخارجية ودورها في تعقيد الوضع الداخلي. وبما انه من السهل زرع الكراهية ، يظل بناء السلام اصعب ، ليس من السهل الخروج من الكراهية التي تم ترسيخها. فالصراعات والنعرات القبلية التي تم غرسها لايمكن ان تتم معالجتها فوراً وبقرص واحد من الدواء . لذا علينا ان نكون مدركين حجم الدمار الذي حدث بانه كان كبيراً ، هذه التحديات تساعدنا على تحديد المهام التي تنتظرنا ، ولتنفيذ البرامج التي ننوي المشاركة بها . فالمهام التي انجزناها في العام الماضي هي التي ذكرتها. وعلى الرغم من ان هذا لا يعتبر عمل كبير ، إلا ان الهدف الاول الذي ركزنا عليه هو مواجهة الصعاب و التصدي لمهددات مسيرة بناء عملية السلام. ولا يمكن أن نعتقد بان جميع العقبات قد إنتهت ،وان الطريق أصبح سالكاً الان . يجب ان نفهم بان عملية تأمين مسار السلام لاتزال في بدايتها ، نظراً لتعدد العدائيات التي نشاهدها باستغلال تقنية المعلومات ،وما نسمع بها عبر مختلف وسائل التواصل الإجتماعي من تضليل . وبما ان المهمة الاساسية تقع على عاتق الشعب لحماية إنجاز السلام ، يجب عليه الالمام بالعدائيات التي تبرز بين حين واخر.

فهذه المعلومة تعتبر جزءاً بسيطاً يمكن ان تعطي صورة مصغرة لفهم الوضع، حيث يستدعي الامر بان نتحدث في وقت اوسع ليعرف الشعب التفاصيل اللازمة بخصوص مسار السلام، وما يدور حوله ويشارك في حمايته بوعي. ربما نشاهد في

بعض الاحيان اشياء تدعو للأسف ،لكن يجب أن لا ننشغل بها كثيراً. لان النهوض من الدمار الذي حدث ليس مهمة سهلة ، لذا علينا العمل بكل عزيمة و إصرار لتقوية مسار الصداقة والتعاون الذي نعمل فيه. قد تصادفنا بعض العقبات ، لكن علينا الاستمرار في ما قررنا المضي فيه ، لأنه ليس من السهل التخلص من كل ما حدث من تراكمات فالتخريب كان كبيراً جداً.

سؤال: السيد الرئيس :كيف تقرأ دور الشعب الارترى و تصديه عبر ثلاثة

اجيال، اي خلال 80 عاماً الماضية ، وما هو المستقبل المنظور؟

جواب: انه شيء يدعو للاستغراب ، فبالمقارنة مع ما واجهه هذا الشعب من عداوات وتعرض له من مؤامرات و تحديات وصعاب ، تقول هل كان بالإمكان لشعب آخر ان يتحملة!!!!!!..... ليس هذا تفاخر ، ولكن اقول ذلك بالنظر الى ما تعرض له هذا الشعب من ظلم واجحاف كبيرين . فإذا ما نظرنا الى ما حدث من تصدي خلال عشرين عاماً الماضية ، وما حدث بعدها من تغيير ، فإن ذلك يعود الى الديناميكية التي تميز بها هذا الشعب ، ربما يمكن القول ان هذه القدرة على الصمود والتصدي للأهوال ربما جاء عبر تراكم التجارب.

وكما يقولون " بالنار يختبر الحديد " ، فإذا اردنا معرفة كيف جاءت مفاهيم تعزيز الوحدة والانسجام والتنسيق فإنه وبعد الحرب العالمية الثانية عندما طرح فهم ان ارتريا لا تخدم مصالحنا ، كان الهدف الاول لتحقيق ذلك الهدف هو إضعاف الشعب ، فقد مارس الاستعمار البريطاني سياسة فرق تسد ، لكن ذلك قوى عزيمة الشعب ووجد ارادته ، وذلك ساعده على مواجهة كل ما يستهدف وحدته ، وذلك بفضل التجارب التي مر بها. كما انه ومنذ القرن التاسع عشر ومروراً بفترة نظام الدرق العسكري والتي يقال ان قوام جيشه بلغ الاربعمائة الف جندي ، فإن هذا الشعب ورغم ما تعرض له من اباداة ومجازر ، فإنه تمكن من التصدي لكل حملات العدو رغم تسلحه الكبير ، فقد استطاع هذا

الشعب الاعزل بثورته من تغيير موازين القوة العسكرية وحقق الانتصارات الكبيرة كفنقل وغيرها من المواجهات والمعارك وافشل كل حملاته ، كل ذلك راكم تجاربه في التصدي عبر التاريخ، فإذا اوردنا ذلك كخلفية تاريخية ، لكن ما تعرض له خلال العشرين عاماً الماضية من مؤامرة كبيرة ، والتي تعددت بين التهجير ومحاولة زرع الفرقة واستغلال العملاء وغيره من وسائل التخريب ، فإن هذا الشعب تصدى لكل تلك المؤامرات ، ووقف صدامياً أمام كل محاولات استهداف سيادته وهويته ، وهذا ما كان نتوقه ونؤمن عليه .قد يقول البعض ان ذلك ناتج عن عمليات التوعية والتثقيف المستمر ، لكنني اقول ان هذا هو ما يميز الشعب الارتري ، وهو ما يمكن ان يقال عليه المرونة والتكيف مع الاوضاع ، وهذا هو المفهوم الحق لبناء الامة والوطن.

فإذا ما نظرنا للموقع الجيو-سياسي الذي تقع فيه بلادنا ، وحساسية المنطقة ، فإن ما تميز به هذا الشعب وما حققه من معجزات يعود الى انسجامه ووحدته وتصميمه ، وهذا ما راكمه خلال فترة الثمانين عاماً من الصمود والوعي المتقدم الذي تميز به. ورغم انه تعيش معنا شعوب ودول في هذه المنطقة الحساسة ، إلا انه هنا سؤال يطرح نفسه لماذا تم استهداف الشعب الارتري ، بهذا الحجم الكبير من المؤامرات ، خاصة خلال العشرين عاماً والثلاثين عاماً الماضية ، تعرض شعبنا للكثير من المؤامرات ، لكنه تصدى لها بقوته و ارادته ، وذلك لتراكمه لنضالاته، لذلك اقول مهما كانت التحديات التي تأتي بعد ذلك اقول انه قادر على تجاوزها ، بقدرته واصراره على تجاوز كل الصعاب وهذا ما يجب المحافظة عليه وهي ثروة كبيرة لهذا الوطن ، فالمشكلات الاقتصادية منها والامنية وغيرها بإمكانه ايضاً ان يتغلب عليها ، وذلك بالاستفادة مما راكمها من تجارب مواجهة كل الصعاب، كل ذلك يعود لقوة هذا الشعب و ارادته.

سؤال: السيد الرئيس: بالنسبة لإثيوبيا بعد قدوم الحكومة الجديدة وتوجهها نحو التغيير الجذري للسياسة التي كانت متبعة وبالإعتبار لكل السيناريوهات وما تم توقيعه من اتفاقية سلام مع ارتريا ما تأثير ذلك على ارتريا والمنطقة؟

من المعلوم ان ما تعرضنا له عبر ثلاثة اجيال من ظلم كان بسبب الاوضاع في اثيوبيا . فالأوضاع في اثيوبيا تعنينا مباشرة ، لا يعني هذا ان نتدخل في كل ما لا يعنينا ، ولكن بحكم تأثيرها علينا لأننا عانينا من ذلك . بعد الحرب الباردة قيل لابد من احداث تغيير في اثيوبيا ، وعقد اجتماع باديس ابابا عام 1992 ، شاركنا فيه ، وكانت كل التطورات تسير باتجاه معاكس لكل ما قدمناه من مقترحات ، وقد تعلقوا بتقديم بعض الحجج والاسباب . ودون تفاخر نحن كل ما عملناه كان حتى لا تدخل اثيوبيا في تلك الاوضاع من الفتن والتوترات العرقية . وكنا نقول لهم عليكم الابتعاد عن ذلك ولا حاجة لمثل تلك السياسات ، فقد عرضت علي مسودة الدستور الاثيوبي قبل الاخرين ، وطلب مني ابداء رأيي حولها، وقد قرأتها بتمعن واعدت قراءتها ثلاث مرات، وقلت لهم هذا الدستور لا يناسب اثيوبيا وشعبها ، وانه يقود الى التوترات والمنازعات بين فئات ومكونات الشعب الاثيوبي، وقدمت لهم ملاحظاتي عام 1994 وقبل الانتخابات .

ورغم ان الدستور اطلق عليه اسم دستور اثيوبيا الديمقراطية الفدرالية ، لكنه ادى الى المزيد من التفتيت بين مكونات الشعب الاثيوبي ، بل حتى الحرب التي اعلنت علينا كانت منطلقة من نفس تلك العقلية والفهم الهادف لتفتيت اثيوبيا ، ومعها جاءت مسألة الحدود وبادمي ، فنحن لم نرسم الحدود وانما تم وضعها من قبل آخرين ، ونحن ورثنا تلك الحدود السياسية ، ولم يكن هنالك داع للدعاء والنزاع بشأنها . لكنه كان ضمن اجندة الزمرة الضيقة الافق ، وكان وراء الامر اصحاب المصالح من القوى الخارجية ، الذين دفعوهم حتى الى اعلان الحرب علينا . اقول ذلك ان تلك السياسات لا تؤدي إلا الى التفتيت والتوترات بتقديم مصالحك على مصلحة الاخرين والذي يؤدي الى السرقة والنهب ، وهذا ليس خيار صائب .

المهم الان كيف يمكن معالجة الوضع ، وما يتطلبه من دور الان علينا ان نساهم فيه بشكل جاد لنضمن سلامة المسيرة ومعالجة ماتم من تخريب ، وتغيير المفاهيم السابقة ، وبالنظر الى تطورات العام والنصف ، عليك تحديد الهدف ، وبالرغم من المبادرات الجيدة من قبل السيد/ابي والآخرين ، وهناك امامنا طريقتين او اتجاهين ، فإن ما نشاهده الان من قبل البعض ليس مشجعاً لكونه يشكل نزاعاً بين اتجاهين ، وقلنا لهم انطلاقاً من التجارب ، هذا الامر لا يستقيم ، مع ضرورة الاستفادة كتجارب مما يحدث من حولنا كالأوضاع في العراق والصومال والسودان ، حيث عوضاً عن انهماك هذه الشعوب في بناء اوطانها، تم إلهائها بالفتن التي تتراوح بين الشعارات الدينية والقومية وغيرها من المشكلات، والصومال ابرز مثال وكذلك السودان وما تم بحقه من استقطابات بالمحصلة نقول صحيح ان الامر يعينهم كأثيوبيين مباشرة، لكن لا بد من التنبه مسبقاً لمخاطره ، فما يقوم به البعض باستغلال الوسائل الاجتماعية ضار بحق الشعب الاثيوبي ، لكن علينا ان نعزز مواقفنا مع من نعمل معهم ، لأنها في النهائية مسؤولية كبيرة. بناء على متابعتنا للوضع في أثيوبيا نلاحظ طرح الكثير من الآراء السلبية ، فهل يعقل ان اشخاص بمستوى محاضرين في الجامعات يواجهون بعضهم، و يتأثرون بمثل تلك التوجهات الاثنية و العرقية الضارة ! السبب وراء ذلك هو تلك الزمرة التي افلست والتي تعيث فساداً وخراباً في اثيوبيا بإثارة التوترات العرقية فيها ، والعمل على اعاقه كل مبادرات جيدة ، لذلك لا بد من تحديد المطلوب والعمل بشكل جاد من اجل انجاز ذلك الهدف . لذلك الرغبات الحسنة لا تفيد لوحدها، بل لا بد من العمل بالاستمرار على هذا التوجه ، فأثيوبيا الان تمر بمفترق طرق ، وعلينا فهم ذلك، ولا نسبق الاحداث.

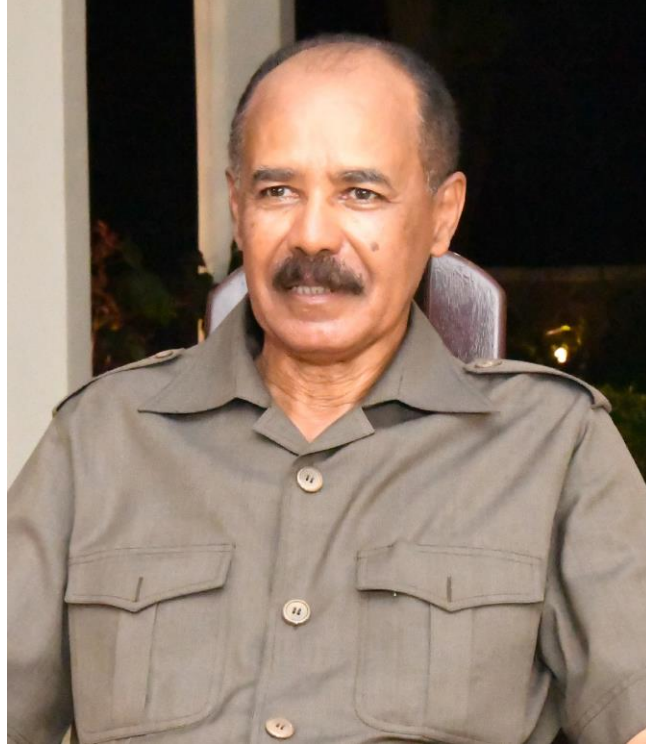
سؤال :السيد الرئيس : و ماهي التطورات المتوقعة؟

لا بد في البداية من قراءة الوضع هناك .انظر الى الوضع السياسي في الاقاليم ، التوترات والمشاحنات بين القوميات ، وهذه المشاحنات والتوترات لاتقف عند التشكيلات الكبرى ، بل تتجزأ و تنتقل الى الفروع وتدخل في التفاصيل التي

لانهائية لها، (من القومية ، ثم القبيلة ، ثم تنزل للادنى للعشيرة والفخذ الخ) واستغل القادة السياسيون تلك الاوضاع وفتتوها كثيراً ، لذلك عليك فهم هذه التعقيدات وما تحدثه بالنسبة للقوميات ، و الالمام بوضع الاقاليم ، ومتابعة الاوضاع بدقة ، فإذا اردت وضع برامجك ، عليك اولاً دراسة الوضع ، فإذا نظرت للوضع ، تجد انه عليك معرفته بالتفصيل وبالدقة، فالوضع الحالي معقد جداً ، ولمعالجة الوضع عليك ازالة اسباب المشكلة ، ويمكن ان يكون لك رأي حول كيفية تناول الموضوع لحله ، عليك ان تعمل من اجل تقوية المجتمع ، وبحث الحل لتعم فائدته الجميع ، ووضع الاستراتيجية التي تخدم الهدف بإيجاد وسيلة لعمل ما يجمع عليه المجتمع ، وما هي البرامج التي عليك انجازها وما المقصود من المهمة والغاية المرجوة . فالوضع المثالي هو معالجة اختلاف الآراء ، وليس الانجرار وراء التوترات المنطلقة من النعرات التوترات القومية. وهذا يساعدك على وضع الاستراتيجية السليمة لإصلاح الوضع .

وحقيقة المعضلة كبيرة ، من حيث الاختلافات الاقليمية والمناطقية وغيرها ، فإذا ما اردت الاسهام في حل المعضلة عليك الوضوح والعمل على التشاور والمتابعة المستمرة ومن ثم معالجة الامر وفق التطورات ، لذلك فهم الوضع في اثيوبيا واضح بالنسبة لنا ، ونعمل على متابعة الوضع بدقة ، ونعمل من اجل الاسهام فيه بجدية ، ربما في بعض الاحيان قد نتخلف قليلاً ولا نتمكن من متابعة الامر بنفس السرعة ، لكن ان كان بالإمكان الحؤول دون وقوع مشكلة ، يتم بجمع كل القوى السياسية وايجاد مقاربة للوضع ، لكن تجد تصرفات من بعض السياسيين الذين يثيرون النعرات وهذا لا يخدم الهدف ، خاصة وانه من السهل اثاره النعرات القومية الضيقة ، وبالتالي عرقلة الجهود الهادفة للحل ، لكن إذا ما عملت على معالجة الامر بحكمة فإنك تسلم من العواقب غير الحميدة وما تتركه من آثار سلبية.

ورغم ان ما يمارسه بعض السياسيين لا يساعد على الحل ، بالإضافة لما ينشر في الاوساط الاجتماعية والذي لا يخدم المجتمع، لكن اقول الزمن قادر على حل الوضع .



الآن وبحكم الثقافة السياسية الموروثة ، اخذ النقاش بالنسبة للانتخابات عام 2020 الحيز الأكبر ، من حيث توقيته وغيره من المسائل من النزاعات ، وهذا امر لا يعتبر اساسياً ، وهناك تدخل القوى الخارجية الذي يزيد الطين بلة .كيف يمكن معالجة هذا الوضع ، الحل لهذا الثقافة المتوارثة ، والذي يتطلب من القوى السياسية اعداد ما يمكن ان يساعدهم في المستقبل ، لذلك لا بد من الاقرار بعدم العودة للأساليب القديمة . عليك ان تعمل من اجل الاعداد للأمر بفهم حديث وعصري ، لكن عندما ترى ما تصدره بعض مراكز البحوث تستغرب ، لذلك اقول عليهم الخروج من المفاهيم الموروثة ، بالعمل من اجل استقرار الاوضاع في اثيوبيا ، بحكم ان الاقليم كله يتأثر بالأوضاع في اثيوبيا بحكم موقعها الجغرافي والجيوسياسي، وبحكم ان تأثيراته كبيرة وقد تتجاوز الاقليم ، لذلك ما بدأناه الآن من علاقات علينا ان نعمل من اجل تعزيز العلاقات والفهم المشترك، رغم السموم النعرات القومية التي تعيق الامر ، وطرح بعض الشعارات والمفاهيم غير الناضجة بغرض استغلال الاجواء، وهذه انتهازية، والانتخابات تأتي كمثال . فإذا كانت هناك خلافات لا بد من الجلوس والتباحث

حولها، وليس العمل على استغلال تلك الخلافات ، وبالانطلاق من تجربة العشرين عاماً الماضية ، لو كنا عملنا على حل تلك المشكلات عام 1994 لما كان قد حدث ما تعاني منه اثيوبيا اليوم من مشكلات ، ولما حدثت كل تلك الخسائر. لذلك وحتى لا نعود لما خسرناه في الماضي من المهم جداً متابعة الاوضاع .

سؤال: فخامة الرئيس ننتقل إلي السودان فالسودان هنالك تغير جديد قد حدث وهنالك لقاءات متواصلة ظلت تجري بين الحكومة الارترية والحكومة الانتقالية السودانية، ماهي الاوضاع الحالية للسودان، وما هو دور السودان في الجهود والمسعاي التي تبذل علي مستوي الاقليم الذي يعيش مرحلة مبشرة من السلام والتعاون؟.

جواب: ان التطورات و الاحداث التي تحدث في اثيوبيا والسودان تؤثر تأثير مباشر علينا . الاحداث التي تحدث في السودان تختلف اختلاف كلياً عن الاحداث التي تحدث في اثيوبيا على الرغم من وجود بعض اوجه الشبه والتقارب في الاحداث فيما بينهما.

في نهاية المطاف لا بد من التساؤل كيف استطعنا الوصول إلى ما وصلنا اليه في الوقت الحالي؟. هنالك اوجه تشابه وتطابق بين اوضاعنا واوضاع السودان. في فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات وحتى مرحلة الثمانيات وباستطاعتك متابعة الاحداث التي حدثت بداية منذ العام 1989م، وفي المجمل هذه الاحداث هي احداث مكمله للأحداث السياسية التي مررنا بها عموماً. وبالنظر لهذه الاوضاع من زوايا مختلف ، السودان كان يتميز بنظرة سياسية متطورة ومتقدمة عند مقارنته بالأوضاع التي كانت سائدة في هذه المنطقة آنذاك وقبله دون ادني شك. كان هنالك تأثير واوضح للعديد من الافكار والرؤي السياسية التي كانت سائدة في السودان في العملية السياسية الارترية قبل فترة الاتحاد الفدرالي بمستوى كبير جداً، وبمستوي اوسع بعض الشيء يمكن الاشارة للتأثير المصري. وترتبط هذه الاحداث السياسية ارتباط مباشر بالتطورات المتلاحقة للثورة الارترية والمطالبة بتحقيق الاستقلال الكامل، والسودان لا يبعد عنا كثيراً.

لا توجد دولة تمتلك ما كان يمتلكه السودان من الثقافة السياسية المتطورة والمتقدمة في هذه المنطقة والقارة الافريقية باي حال من الاحوال. لكن الافكار الهدامة والمتخلفة التي ادت إلي حدوث التفرقة من خلال التفرقة الاثنية والدينية، هذه عوامل

التفرقة والتمييز لم تكن سائدة في فترة الخمسينيات والستينيات وذلك لكون السودان كان يمتلك ثقافة سياسية متطورة في ذلك الوقت. وحتى عملية تنظيم الاحزاب السياسية، فان احزاب التقليدية من حزب الامة، الاتحادي وغيرها من الاحزاب، هذه الاحزاب كانت لديها خصال ومميزات تعد متطورة ومتقدمة في العديد من الجوانب والمجالات. بعد الحرب الباردة ظهر إلي العلن ما يسمى الاسلام السياسي الذي لا يمت بصلة من قريب او بعيد بالمعتقدات الاسلامية والدينية، حيث كان هذا الطرح يهدف للقضاء على العملية السياسية المتطورة التي كانت سائدة آنذاك.

واذ حاولت التطرق اليه بشكل تفصيلي بالعودة إلى الاحداث التاريخية، والكيفية التي تم بها تشكيل الاسلام السياسي بالسودان، والمسارات التي شهدت تطوره مرحلة بعد اخرى. في فترة حكم نميري في العام 1983م حاول هذا التنظيم احداث تأثير واسع بعدد من المحاولات والمسااعي. فقد كان هنالك تنظيم الجبهة الاسلامية القومية الذي لم يكن لديه سوى نسبة 5% من حيث التأثير في العمل السياسي حينذاك، ولم يكن يستطيع تجاوز هذه النسبة في ذلك الوقت. باستطاعتك استخدام الاسلام السياسي، كأداة للوصول إلى غاياتك واهدافك السياسية، وكوسيلة فعالة في عملية النصب والاحتيايل حيث يعد من اسهل الأساليب، ولكن اذ تساءلت إلى اين ستقود هذه الاجنذة والمفاهيم الخاطئة؟ فقد حاولوا في الفترة من 83 وحتى 89 من اجل الاقتراب رويدا رويدا إلي صعود إلى سدة الحكم، وبعد ان فشلت جميع مساعيهم ومحاولتهم بالفشل قاموا بالانقلاب على الحكومة الشرعية للوصول إلى السلطة بقوة السلاح، مستفيدين من الاوضاع التي كانت سائدة بعد انتهاء الحرب الباردة، ادخلوا السودان في حالة من الانقسامات السياسية وتدمير للمقومات الاقتصادية، وغياب الامن والاستقرار.... الخ.

كانت هنالك العديد من الاجنذة والاطروحات بالعام 1989م، وعند تقييمها الان بعد ثلاثين عام، فإن السودان الذي كان يمتلك مقومات وركائز اساسية في العمل السياسي المنظم تم تدميره من كافة الجوانب والصعد وهي جريمة لا تغتفر بالدرجة الاساسية. كانت هنالك طيلة الثلاثين عاماً الماضية تظاهرات وفوضى خارجة عن السيطرة، كانت هنالك متغيرات جاءت نتيجة الاوضاع التي كانت سائدة طيلة هذه الفترة في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافة والمجتمعية وحتى الاوضاع الامنية كانت في طريقها نحو احداث الفوضى والدمار. وحتى الاوضاع التي ادت إلي انفصال

السودان، و جرائم اخرى في دار فور، و الشرق والنيل الازرق و كردفان، بتأثير العديد من الخلافات والتفرقة التي لم تكن معروفة في السابق. فقد فشل النظام في ترجمة شعاره الذي كان يقول "ناكل مما نزرع ونلبس مما نصنع"، وحتى الحديث عما تم تسميته بالمستضعفين كان لمجرد الحديث الهدف منه الاستيلاء على الدعم الذي يقدم لهذه الفئة بعينها من تبرعات مختلفة.

واليوم وبعد ثلاثين عاماً الى اين وصلت ديون السودان؟ هل بلغ 60 بليون او 50 بليون دولار، وما هو حجم ما تم سرقاته ونهبه وتهريبه من ثروات السودان إلى الخارج؟ وهناك تقديرات تشير إلى ما نسبته من 80 إلى 90 بليون دولار منتشرة في مختلف البنوك العالمية؟ اين هم اللصوص الذين كانوا يسرقون مدخرات السودان ومقدراته تحت مسمى الاسلام؟ وان ما حدث بالأمس القريب من ثورة هو انفجار هائل للتظاهرات السلمية للشعب نتيجة انهيار الاقتصاد إلى مستويات قياسية بدولة السودان المعروفة بالثروات المعدنية، والزراعية وغيرها اضحت شيء من الماضي.

مشروع الجزيرة الذي كان يعد من المشاريع العظيمة والهائلة في فترة الاحتلال الانجليزي وكان يغطي من نسبته 10% من موازنة بريطانيا العظمى من عوائد القطن وحده. والامكانات الزراعية السودانية كبيرة ولا تحدها حدود في فترة الـ 60 و الـ 50 عام الماضية، الا ان السودان اضحي في الوقت الراهن يعاني من مختلف الازمات نتيجة اندثار مختلف المشاريع الصناعية والزراعية لدرجة وصوله إلى درجة انعدام الغلال في الاسواق وهو شيء ليس في استطاعتك ايجاد الاعذار المقنعة له في الحالة السودانية عند مقارنتها بالحالة الارترية علي سبيل المثال.

وفي النهاية، الانقسامات السياسية تحت مسمى الاسلام وعمليات السرقة والاختلاس قادت إلى احكم مجموعة من المافيا احكمت سيطرتها المطلقة بتذرعهم بمختلف الذرائع والحجج الدينية. والأدهى والامر تحويلهم السودان إلى بقعة تنطلق منها العناصر الارهابية والمجموعات التي تعيث خراباً وتدميراً في هذه المنطقة حتى العام 1996م. فنحن عندما قمنا بقطع علاقتنا الدبلوماسية بالعام 1994 كان بن لادن هنالك وحتى القاعدة كان لديها نشاطها. فقد قاموا بتوفير كافة اللوازم والاحتياجات لابن لادن، الشرق كله وجميع الاراضي السودانية فتحت علي مصراعيها للأعمال الارهابية، بعد ان ارتبطت هذه العصابة للانضمام إلى المجموعات التخريبية، وبعد

ان انت إلي الحكم بالعام 1989 عبر الانقلاب. ومن ذلك الوقت وحتى الامس القريب كان السودان نقطة وصل بين مختلف المجموعات الارهابية من بوكو حرام الى داعش، اضافة إلي ذلك كارلوس الذي كان هنالك ايضاً.

هذه العصابة ادخلت السودان في مستنقع لا يستطيع الخروج منه ، من خلال سيطرة وسطوة فئة قليلة على المقدرات الاقتصادية من خلال عمليات النصب والاحتيال المنظمة، دون اعطاء الاهمية لمعانة ما يطلق عليه بالمستضعفين، جميع هذه العوامل ادت إلي اضعاف الاوضاع الاقتصادية ووصولها إلي طريق مسدود وضبابية في الرؤي. فمن الصعوبة بمكان ان تقوم بدفع الديون في وقتها، وليست في استطاعتك ايضاً استعادة الاموال التي تم سرقتها وتم اختلاسها ونقلها إلي الخارج في مختلف البنوك العالمية، و بتقسيم المجتمع إلي فئات في دار فور، الشرق، الجنوب والشمال. وحتى العلاقة مع دول الجوار كانت قائمة علي احداث الحروب والفوضى والخراب مع هذه الدول، فقد كان هنالك تفاهم و اتفاق ثنائي بين هذه العصابة والزمرة التي كانت موجودة في اثيوبيا. وحتى الامس القريب كانوا يقومون بشن الحروب علينا بشكل منسق ومدروس بينهم ،وهي شراكة بين مجموعة من اللصوص والنصابين. هذه العصابة وخلال الـ 30 عام احدثت مختلف الاوضاع السياسية، الاقتصادية، الثقافية والمجتمعية، التي ادت الى تدمير لا نهاية له بكافة المقاييس والمعايير عند مقارنتها بالثروات والمقدرات السودانية.

هنالك محاولات اخراج السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب، ومحاولات متعددة لحلحلة مشاكله الاقتصادية، ان اوضاع السودان في هذه المرحلة الانتقالية هي وضعية من التحديات والصعاب التي لا تحصى ولا تعد. والشيء الجيد في هكذا اوضاع رفض الشعب السوداني لهذه الاوضاع التي وصلت إلي مرحلة فقد فيها النظام السيطرة على الوضع بدرجة كبيرة ، وهو الذي ادي إلي هذه التظاهرات ومن ثم الثورة لان الدمار الذي لحق بالبلاد خلال الثلاثين عاما كان كبيراً. هذه التظاهرات لم تقودها الاحزاب والتنظيمات السياسية، بل كانت عبارة عن ردة فعل من الشعب وهي تعد حالة فريدة من التظاهرات ،ولا يمكن مقارنتها بتلك التظاهرات التي شهدتها المنطقة، بل كانت استثناء من كافة الجوانب والصعد. ثم تم الولوج إلي فترة انتقالية حالياً، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا وماذا بعد مرحلة الفترة الانتقالية؟

هنالك تباين للأوضاع السائدة في السودان واثيوبيا وان كانت هنالك بعض الفوارق في عدد من الجوانب.

لابد من التفكير والتباحث حول الكيفية التي يتم بها اخراج السودان من هذه الاوضاع ،التي كانت عليه في فترة حكم هذه العصابة من مجموعات المافيا والمختلسين ونقله إلي اوضاع اكثر استقرارا واما في هذه المرحلة الانتقالية. هذه المرحلة الانتقالية ووفق البرامج والخطط الموضوعه لابد من معالجة التحديات السياسية بالدرجة الاولى ، وذلك بعد ان عملت هذه العصابة علي انفصال السودان عن محيطها الاقليمي والقاري وجعلها بؤرة للمخططات الارهابية التي كانت تنفذ عدد من مجموعات ارهابية من قبيل بوكو حرام ، داعش وغيرها .فقد كان السودان هو الراعي والداعم الحقيقي لهذه العمليات الارهابية، باعتباره نقطة الانطلاق لهذه العمليات الارهابية والاجرامية التي كانت تنفذ إلي وقت قريب جدا. واذا تساءلنا عن ثروات السودان ؟ ثروات السودان الكبيرة تم تدمير الجزء الاكبر منها وسرقة الجزء المتبقي. وعليه من الصعوبة الحديث عن احداث رقي وتطور في الاوضاع الاقتصادية، وليس في استطاعتك اعادة ذلك التطور الكبير في العملية السياسية إلي سابق عهدها.

هنالك العديد من الاحزاب المعارضة في كل من النيل الازرق وكردفان وجبال النوبه ودارفور وغيرها، جاءت نتيجة مباشرة رفضاً للأدوار والمهام التي كانت تقوم بها هذه العصابة التي احدثت اشكاليات وصعاب لم تكن موجودة علي ارض الواقع أبداً. هنالك محاولات لحلحلة هذه الاشكاليات والصعاب ، لكن هل امكانية وقدرة حقيقية للوصول إلي بر الامان؟ وهنالك امكانية للوصول إلي اوضاع سياسية مستقرة ؟ وهل في استطاعة السودان الخروج من الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها؟ الخروج من قائمة الدول الرعاية للإرهاب لا يعد اولوية في الوقت الحالي. الشعب السوداني في حاجة إلي تغيير للابتعاد عن كونه قاعدة للأعمال الارهابية التي تقوم بها القاعدة ، داعش ، حركة الشباب وغيرها من التنظيمات الارهابية . فالخيار الذي ارتضته هذه العصابة لنفسها ادى إلي انعزال السودان عن محيطها وقادهم لمواجهة مختلف الاشكاليات والصعاب، وقد عبر الشعب السوداني عن خياراته في التظاهرات التي قام بها ولا يحتاج إلي اصدار تصريحات اضافية في هذا الشأن.

المطلوب هو الكيفية التي يتم بها معالجة الاوضاع السياسية ، الاقتصادية ، وفتح قنوات مع دول الجوار لخلق شراكة ثنائية ، واعادة ذلك الارث السياسي المتطور إلي سابق عهده . علي الشعب السوداني القيام بالدور المنوط بها في هذا الاطار . وعند التطرق إلي عدم استتباب الامن والاستقرار بهذا المنطقة ، فهو نتيجة مباشرة لعدم التوازن في المعايير وكثرة الفجوات والثغرات سواء كانت علي الصعيد المحلي او الاقليمي هو الذي يؤدي إلي عدم الاستقرار . لابد ان يعود السودان إلي ممارسة دوره الطبيعي او لا في هذه المنطقة ، بعد ان تم عزله وضمه قسرا إلي تحالفات بغرض الاستفادة منه كمنفذ لأجندة وسياسات الاخرين. لابد له من الخروج من هذا الحلف من خلال الارادة الذاتية ، والآمال المستقبلية له كشعب للعودة إلى موقعه الذي كان عليه في السابق، واذ تم تنفيذ هذه التطلعات والآمال علي ارض الواقع في استطاعتنا الشعور بالأمن والاستقرار.

وحتى تصل الامور إلي ذلك المستوي من التعاون الثنائي فيما بيننا ، لابد من مناقشة ما يمكن القيام به وفي مقدمتها القضاء علي الممارسات التي كانت تقوم بها العصابة في السابق من الاعمال الارهابية والتخريبية التي لا يمكن ان تمحي اثارها بين ليلة وضحاها، بل تحتاج إلي عمل مضني.

فهذه العصابة من مجموعة المافيا وبغرض فرض سيطرته المطلقة علي الاوضاع اوجدت العديد من المؤسسات الحكومية ، الامن والدفاع والسياسية والثقافية وغيرها، قضت كليا على العمل السياسي المتطور الذي كان سائداً في السابق. ومن الصعوبة بمكان تغير هذا الوضع في غضون الثلاثة او الاربعة اعوام من سنوات الفترة الانتقالية، هنالك العديد من المجموعات التي تقوم بأدوار ومهام متعددة في هذا الاطار. ومن جانبنا نقوم بأدوار ومهام من اجل اخراج السودان من هذا الارث المتخلف واعادته إلي وضعه الطبيعي في المنطقة، بما يمكن الشعب السوداني من الانخراط في عملية البناء والتعمير واستقرار اوضاعه الداخلية.

هنالك العديد من الاطروحات والرؤى السياسية، ولكن هل في استطاعتها ايجاد الحل حتى تصل الامور إلي بر الامان؟ لابد من مناقشة كافة الشؤون المتعلقة بهذا الشأن بشكل تفصيلي. هنالك العديد من الآراء والاطروحات التي تظهر على السطح، ولكن هل في استطاعتها عكس الآمال والغايات المنشودة؟ وهل في استطاعة الحكومة الانتقالية السير بخطي واثقة إلي مبتغاه؟. هنالك العديد من التنظيميات والقوى التي

تسعي لنشر الخراب والدمار من الداخل. وهناك ايضا قوى خارجية تحاول الاستفادة من الاوضاع الحالية لمصلحتها معتبرة بان ما حدث من تغير يعد خسارة ومحاولة اعادة الامور إلي سابق عهدها، وحتى بأثيوبيا هنالك ظروف مشابهة حيث تسعى قوى خارجية ترفض التغيير الذي حدث وتحاول اعادة الساعة إلى الوراء.

ومن اجل معرفة خيارتنا لابد لنا من القراءة الصحيحة لكي نستطيع المشاركة في هذه المهام، فهذه الاحداث تحدث بالقرب منا وفي منطقة قريبة جدا، تحتم علينا معرفتها المتكاملة لأنها تحدث في منطقتنا وليست في نيجيريا أو في جنوب افريقيا أو فيباكستان.

الشعب السوداني لم يكن وحده الذي خسر خلال الثلاثين عام الماضية، بل نحن خسرنا ايضا نتيجة لممارسات هذه العصابة من المافيا التي كانت علي سدة الحكم بالسودان وما قامت به من اعمال تخريبية وتدميرية. وحتى لا تحدث مثل هكذا اوضاع في المستقبل لابد لنا من الانخراط في الشراكة الفعالة سواء كانت في علاقتنا الثنائية وحتى علاقتنا الاقليمية، من خلال التأكيد على الدور السوداني الهام والفعال في هذه المنطقة، وسيكون هنالك فوائد جمة على صعيد المنطقة في حالة عودة السودان إلي موقعه الطبيعي ستعود بلا شك خيرا على شعوب المنطقة.

وستعود الينا هذه الاوضاع بالاستقرار والامن، الوثام والاحترام المتبادل، وتفعيل برامج الشراكة الثنائية وغيرها من الابعاد. فهذه الاوضاع لا تختلف من حيث المضمون عن الاوضاع في اثيوبيا، حيث نقوم بالشراكة الفعالة الثنائية في الشؤون السياسية، الاقتصادية، الامن وغيرها من المواضيع التي تدفع بالتعاون علي صعيد الاقليمي والدولي.

وعموما هنالك تطابق في الرؤي والافكار بيننا وبين جميع القوى سواء كانت شخصيات او تنظيمات سياسية في هذه المرحلة الانتقالية، وهو ما سيقودنا إلى تنفيذ مشاريع وبرامج واقعية يستفيد منها الجميع، الحاجة ماسة إلي عقد لقاءات للتباحثي والتفكير من وقت لآخر، ولم نقم بتأجيله باي حال من الاحوال، وهم من جانبهم يقومون بجهود ومساعي متواصلة. في استطاعتنا القول بان هنالك تغيرات جيدة تحدث على ارض الواقع، الا ان التحديات سواء كانت المحلية او الخارجية، لا يمكن التقليل من حجمها واثرها. نحن في حاجة لمراقبة الاوضاع لحظة بلحظة من اجل

تكوين فكرة متكاملة عن الاوضاع من اجل القيام بتلك الادوار والمهام بصورة مدرسة ومنتقنة ونعمل وفق هذا الفهم والإدراك.

نحن محظوظين لكوننا مررنا بالعديد من التجارب على الرغم من كوننا لا نختلف عن غيرنا في الكثير من الاشياء ، الا اننا استطعنا الاستفادة من التجارب التي مرت بالسودان على سبيل المثال، ليس من خلال العودة إلي السنوات القليلة الماضية ،بل بالعودة إلى حقبة الخمسينيات السبعينيات ، الثمانيات ، التسعينيات وحتى الاحداث التي حدثت بالأمس القريب. لدينا خبرات متراكمة جنباً إلى جنب ارتفاع وعينا وهو ما يحتم علينا المشاركة الفعالة في الشراكة الثنائية مع الاخوة السودانيين إذ لا تسمح الظرف في الخوض في التفاصيل . وعموما فإننا استطاعنا الاجابة على العديد من التساؤلات والاطروحات من قبيل ماذا يعني السودان بالنسبة لنا وللشعب الارتري؟ وفي حال وصل الشأن السوداني إلي اوضاع اكثر استقرار ماهي الفوائد التي ستجنى على الصعيد الثنائي او الاقليمي، نعمل بجد في هذه الصدد انطلاقاً من معرفتنا المتكاملة بهذا الشأن بالدرجة الاساسية.

سؤال:- عملية التغيير التي شهدها السودان مؤخراً أزعجت بعض القوى الحاملة في السودان مزعزع وغير مستقر وتعمل ضد هذا التغيير، ماذا تقول في هذا الشأن؟

جواب: بالفعل ، لا فرق بين الاوضاع السودانية والاثيوبية بكل النواحي ، سواءً من حيث الجغرافيا والخطط الاستراتيجية، وان القوى المنزعجة من هذا التغيير الذي تشهده منطقتنا ليست قليلة، بعضها يتمتع بقوة لا يستهان به ، من حيث الضغط الاقتصادي وتتوفر لها آليات تنفيذ متطورة ، يستطيعون خلق التوتر والفتن والنعرات، ويتقنون فنون تعكير السلام والاستقرار، ولا يمكن حصر تلك الآليات التي تستخدمها تلك القوى سواء كانت الاقليمية أو الدولية التي لا تريد استقرار المنطقة ، ونحن نعمل جاهدين لردع تلك المساعي التخريبية، فهم متمرسين في نزع الوئام والانسجام من اوساط المجتمعات والشعوب وكذلك تفريقها، واذا تساءلنا عن نظرة القوى الدولية العظمى فيما يتعلق بأوضاع هذه المنطقة، ندرك انه ليس جديداً، مثلاً مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1941 صرحت القوى العظمى بان ارتريا لا تخدم مصالحها في هذه المنطقة، و هذا أثر سلباً على استقرار المنطقة .

يقال ان التحدي الاكبر لدول الجوار التي لازلنا نتحدث عنها هي مسائل اقتصادية، فتلك الجهات المؤثرة هي من فرضت المواطن لحياة معيشية صعبة، ندرك جيدا الجهة التي نهبت ثروات السودان واين ذهبت وكيف وماهي نظرة ورؤى تلك القوات فيما يتعلق بالأوضاع الحالية في السودان ، وماهي اهدافها من السودان؟ هل يريدون السلام لهذا البلد الذي كان بيئة متاحة لتمرير اجندتهم ، فهذه الجهة لا تتنفس الصعداء وتسعى جاهدة لعرقلة السلام والتطور في السودان ، بدورنا نعرف جيدا من هي الجهة التي تريد تدمير السودان والتلاعب بإرادته الشعبية ، وهل يستطيع مجلس السيادة السوداني الانتقالي مواجهة التدخلات الخارجية، وهل يعون جيدا اهداف هذه الجهة، وهل لديهم سلاح كافي لمواجهتها، وكيف ينسق فيما بينه، لأن الامر بالتأكيد ليس سهلا، ومن جانبنا لازلنا نتابع عن كثب المجلس الانتقالي ومقدراتها لإحداث التغيير في السودان ونترك سير الامور للوقت، ولا يمكن التنبؤ عن النتائج مسبقا.

كيف يواجه المجلس الانتقالي المشاكل السياسية والامنية وخاصة التحديات الاقتصادية ، وباي طريقة يستطيعون تأمين اقتصادهم ، عن طريق الاقتراض ام الاعتماد على الذات أم التمويل وغيرها من الطرق، هل لديهم خطة واضحة واجندة سياسية تدمج كل ما ذكرناه، لأن التحديات لا تحصى و لا تعد، فالنظر اليها بكل النواحي سواءً الجهات السياسية والاشخاص والشارع السوداني ، وكل هذا نتاج التقسيم الجغرافي المدمر، وان ما يحدث في الشرق في الوقت الحالي هو كذلك نتاج مخططات وافكار الجهات المخربة، نتساءل لماذا تخلق المشاكل بين القبائل والمناطق، وأيضا مشاكل اقليمية وقبلية خاصة في الشرق، و لكونه يؤثر كذلك على ارتريا وهذا يعني ضرب عصفورين بحجر واحد، وكل المشاكل السائدة في جبال النوبة وكردفان ودارفور نتاج الاجندات القادمة من القوى الاجنبية. فالمجلس الانتقالي السوداني يوجد في بداية العملية الانتقالية وامامه تحديات كبيرة ، ولا تختلف الاجواء في السودان عن الاجواء في اثيوبيا، وبدورنا نساهم حسب المستطاع بالتعاون والتنسيق مع المجلس الانتقالي دون الدخول في اجنداتهم وبرامجهم الداخلية.

سؤال: فخامة الرئيس ، ننتقل من أقرب دولتين مجاورتين لنا اثيوبيا والسودان الى دول الخليج، إذ لازالت تسعى الحكومة الارترية جاهدة لخلق حسن جوار وبناء علاقات شراكة وصداقة متينة مع دول الخليج اضافة الى دول منطقة القرن الافريقي

وفق السياسة الخارجية المتبعة، كيف ترى تقدم وتطور تلك المساعي الارترية في هذا الشأن؟

جواب: نعم، بدأ البرنامج ليس على مستوى اقليمي بل من حسن الجوار، ولا يمكن ان نحلل ذلك من منظور الشعور الداخلي وحسب ، بل من منظور واقعي وموضوعي، حيث يتكون جيراننا ومحيطنا من اربعة أقاليم ، أولاً دول حوض النيل كالسودان ومصر واثيوبيا وجنوب السودان وغيرها وهذه الدول مهمة جداً من حيث استراتيجيتها وموقعها الجيوغرافي، والجوار الثانية هي دول القرن الافريقي كالصومال واثيوبيا والسودان وجيبوتي وارتريا وربما تتوسع اكثر من ذلك، والثالث هي الدول المطلة على البحر الاحمر، كالمملكة العربية السعودية والاردن ومصر واليمن وقد تتكرر الاسماء ، واخيرا وفي المرتبة الرابعة نجد دول الخليج ، وهي جزء لا يتجزأ من دول الجوار .

من هذه الاقاليم الاربعة المجاورة من حيث الجغرافية ينشأ مفهوم حسن الجيرة، واذا تساءلنا عن علاقتها هل هي جغرافية فقط ام لها مصالح مشتركة اقتصادية استراتيجية سياسية وامنية . كلها متقاربة وربما يكون لها ايضاات أخرى، الا ان الكل يتفق على التقارب والتأثير المتبادل بين تلك الاقاليم الاربعة. نمح اجواءنا الداخلية الاولية ولا بد ان نعيش في وسط جوار آمن ومستقر، وهذا واجب وليس خيار، فتلك الدول لها تأثير مباشر ، وفي الاخير يجب ان نعيش سويا بالاحترام المتبادل، وهذا بدوره يجلب الاستقرار والانسجام بين الشعوب والدول.

كما ان التنمية الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن تكون فاعلة اذا كانت قائمة على التعاون والصدقة، ومن الافضل العمل سويا على مكافحة غسيل الاموال والارهاب والتجارة غير القانونية وتجارة الاسلحة التي تزرع القلاقل وعدم الاستقرار لدى الشعوب.

يجب تقبل الامر ، ولاتهم ايضا الجغرافية بل المهم هو الهدف، لكونه يجبرنا للعمل المشترك، وتوريث بيئة مستقرة للأجيال المتعاقبة، وللعمل في ذلك علينا ان ننسق فهنا، وخلق آلية تساعدنا للعمل في ذلك ،وهذا ليس اختراع جديد، لأنه عندما جاءت مبادرة القرن الافريقي بعد انتهاء الحرب الباردة ،وساهمنا مع تلك الجهات في تلك الفترة، ومن ثم جاءت فكرة تأسيس منظمة الايغاد، لم تكن المناقشة في اختيار الاسم،

بل حول كيفية خلق تنسيق اقليمي، لتحويل منظمة التنمية والجفاف الى منظمة اقليمية تعمل لتوحيد هذه المنطقة وانسجامها، وقد وجدت الفكرة القبول ، لكن في نهاية المطاف تحول توجه منظمة ايغاد عكس الهدف الذي أُسست من اجله ، واصبحت مهدد اً رئيسياً للاستقرار ، وعملت لصالح الاجنذة الخارجية ومصالح المافيا في المنطقة، حيث نتج عن اعمالها المشينة في 2006 غزو الصومال من قبل زمرة الوياني بنصيحة من امريكا وغيرها من الدول، واخيراً لن تفلح آلية التنسيق الاقليمي ، ما اضطرنا لتجميد عضويتنا حتى الان .

موضوع حسن الجوار يعد جزءاً لا يتجزأ من تلك المواضيع التي بدأت في تلك الفترة. ربما نبالغ في بعض الاحيان بالقول اننا افضل تفهما لأهمية حسن الجوار لكوننا اكتسبنا تجارب ثرة منذ فترة طويلة ، وتجاوزنا تحديات كبيرة لا حصر لها. فالمسألة ليست التوسع الجغرافي ، والكثافة السكانية، والتطور الاقتصادي، بل تكمن في من يريد السلام والاستقرار ومن يعمل من اجله، وحقيقة لا احد يسبقنا في هذا الجانب، وليس المهم أن نقول نحن افضل من الاخرين ،بل المهم هو تسريع وتيرة العمل لترسيخ مبدأ حسن الجوار بشكل يومي ، وعدم تأجيله لليوم الآخر.

لكن كيف يتم العمل مع مكون الاربعة اقاليم، و ماهي الجسور والوسائل التي توصلنا الى ذلك العمل، وماهي الخطوات التي يجب علينا اتخاذها؟ . وهل هي اعمال تنجز بالسرعة منطلقة من حسن النية فقط، وبالمشاعر الداخلية دون التحلي بالواقعية والموضوعية؟. لذلك وحتى نضمن العاقبة السليمة يجب علينا السير على خطى ثابتة، منها مثلا علينا ان نصل الى فهم مشترك لتحقيق الهدف المنشود في بناء علاقات بناءة مع اثيوبيا والسودان والصومال وغيرها من دول الجوار كدول الخليج. ولا احد يستطيع بلوغ الهدف المنشود دون الفهم المشترك، وان الورقة التي قدمناها مؤخراً حول البحر الاحمر توضح رؤانا وخيارنا، ويجب النظر بتمعن حول النقاط الـ 11 الموضوعية في الورقة ، وعندما نقول لابد من خلق تنسيق جيد بخصوص البحر الاحمر، اولا علينا توضيح اهدافنا ،ومن ثم خلق آلية تُنظر عبر ثلاث مراحل ، فلا يمكن ان تقوم أي دولة بعمل بالإنابة عن أخرى مهما عظم مقامها، ولا بد من احترام القانون فيما يتعلق ببناء العلاقات، مثلا لا أحد يحل المشاكل الصومالية الا الصوماليين انفسهم ،حتى وان أتت كافة الاسلحة الفتاكة من الصواريخ والمدافع والتكنولوجية المتطورة.

ومن يعتقد ان القوى الخارجية تستطيع حل مشاكل السودان فإنه واهم و يضيع وقته هباءً ، لذلك على كل الدول المطللة على البحر الاحمر تقوية كفاءتها وقدراتها الدفاعية والامنية لبلوغ الهدف المنشود، فأن قيام كل دولة بمهامها ودمج كل تلك الامكانيات والمقدرات يعجل من انجاز المهمة، ومن ثم وبعد توفير آلية العمل يمكن ان نتشاور في الاستعانة بقوى اجنبية، وحتى القوى العظمى لا تستطيع مساعدتنا الا اذا خلقنا قوتنا الداخلية، كما لا يمكن انقاذ البحر الاحمر دون تعزيز قوتنا ، وهذا يتطلب تعاون الجميع وتوفير القوات البرية والبحرية ومؤسسات السلامة الاخرى والعمل المشترك بتحريك قدراتنا لتحقيق الفعالية، وخلق بيئة صلبة للتفاهم في حال احتاج الامر للاستعانة بالقوى الدولية .

كما ان المبادئ لا تتغير من البحر الاحمر ودول حوض النيل والقرن الافريقي ودول الخليج ، إذا المبادئ هي ذاتها لا تتغير، وان توضيح الاهداف ووضع الاستراتيجيات والخطط يخلق آليات تنفيذية ، وهذا الموضوع يتم دراسته من قبل الخبراء، والعمل بما يساعد تلك الدول المتجاورة على العمل بشفافية وبموضوعية دون الانجرار وراء المشاعر، لذلك علينا ارساء آليات تساعد على تحقيق ذلك ، مثلا لا يمكن الانجرار وراء نداءات البحر الاحمر المتكررة، بل علينا وضع خطط استراتيجية وخلق آليات بناءة ،حيث تعد خارطة طريق لإنجاز المهام، وحتى الآن لن نصل الى المرحلة النهائية، لذلك علينا فتح مناخ ملائم لمناقشات بناءة من اجل الوصول الى الهدف المنشود، وهذا ليس جديدا على كل الدول المعنية بالأمر ،بل جُرب من قبل وفشل، لذا علينا العمل الجاد لإنجاحه، وفي حين طرحت افكار بناءة لابد من سماعها، وبعد جمع الافكار البناءة ودراستها مرحلة بمرحلة يمكن ان نصل الى تفاهم مشترك، وان الدبلوماسية الجارية لا تخرج عن هذا الاطار، ولتفعيل ذلك يجب علينا توضيح اهدافنا ، وان نصل مع شركائنا الى تنفيذها على الواقع، وخلق آلية تقودنا الى تنفيذ استراتيجيات بناءة.

كما ان الاوضاع تشير الى ذلك لان أقاليم الجوار الاربعة لا تعمل لوحدها ، عليها متابعة التغيرات الاقليمية والدولية وكيف تؤثر تلك التغيرات الدولية على دول الجوار.

مثلا التطورات الامريكية والأوروبية والاسيوية في الوقت الذي كان فيه العالم في تقارب مستمر ،ولا يمكن التفريق عند الحديث عن الجوار والاقليم عن المقاييس

العالمية تفهما لتأثيراتها على البعض، ولا يمكن ان نرى اوضاع دول الجوار القريبة فقط، بل بالنظر اليها في التأثيرات التي تخلقها، وعلينا تفعيلها اكثر مع الوقت.

ومستعدون للاستماع لأي خيارات أو مقترحات جديدة، لذلك تجري حوارات بناء بما يفيد الجميع، حول كيف نصل الى فهم مشترك لمكافحة الارهاب؟ ونحسن الحياة المعيشية للمواطن ونستفيد من الخيرات الطبيعية ونرسي السلام والاستقرار، وعلينا ان نخلق اجواء تساعدنا للوصول الى فهم مشترك لرفض الارهاب والغزو والنهب والفتن والتفاهم على كافة المواضيع الاخرى الاقتصادية وغيرها، ونحن نعمل جاهدين لإرساء الاستقرار وتأمين التعايش السلمي وسط دول جوار واسعة الانتشار، نحن في القرن الحادي والعشرين، ولا بد ان نعمل من اجل حسن الجوار والتطور والاستقرار ولا يمكن ان نعود الى الخلف.

سؤال:- فخامة الرئيس انشأ خلال الشهر الماضي مجلس الدول المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن ، فما هو دوره في استقرار وامن البحر الاحمر والتعاون التنموي بين تلك الدول وماهي اهمية استقرار البحر الاحمر وباب المنذب وتأثيراته؟

جواب: اذا اخذنا في الاعتبار العلاقات الاساسية لكافة القضايا نرى كيف تؤثر الاوضاع في الخليج والقرن الافريقي على البحر الاحمر.

تسمع الكثير عن التدريبات المشتركة والأجندات عن البحر الاحمر الذي هو ممر مائي دولي ، ولا يمكن الحديث عن البحر الاحمر بعينه ، مثلا، ما لم يكن الصومال ضمن القائمة المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن، لكن سعينا جاهدين لينضم الصومال الى القائمة، كما لا يمكن الاكتفاء بالحديث عن جنوب البحر الاحمر وباب المنذب، فهناك خليج عدن الذي لا يمكن النظر اليه لوحده، لان الصومال له شواطئ بطول 3300 كيلومتر ، فكيف تؤثر الاوضاع في الصومال على باب المنذب وخليج عدن والبحر الاحمر؟ علنيا وضع صورة واضحة لذلك، وكم من القوى تتحدث عن حماية باب المنذب وهي قادمة من ابعد المناطق ، كما نسمع الكثير عن الاحاديث المضللة في هذه المنطقة المليئة بالارهاب ، والمشاكل والنزاعات، وكم من الدول تبدي اهتمامها بباب المنذب، ونحن نقول لهم اتركونا وشأننا حتى نقوم بواجبنا ، لذلك لا بد من توفر فهم مشترك لكافة الدول المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن حول هذا الموضوع ولا نتحدث عن البحر الاحمر بعينه.

علينا ان نرى اولا مهددات الاستقرار والتطور الاقتصادي بصورة واضحة، لذلك يتطلب معرفة البيئة وقدراتنا وماذا يتطلب منا للقضاء والسيطرة على تلك المهددات، وماهي الخطوات التي يجب اتخاذها بعد التعرف على المهددات، من ثم نتعرف على ثرواتنا وكيف نديرها وننظمها وترتيب برامجنا . لذلك علينا ان نعرف العمل الرئيسي ودون الاكتفاء بالمشاركة فقط ، وهذا الحلف هو مرحلة للتفكير والتشاور. نؤمن بتوضيح القضايا التي تخلق آلية للتفاهم والتفكير للدخول في اجواء الحلف الحقيقي بعد ذلك ننسق فهمنا جيدا، ومن ثم نتعرف على المهددات والجوانب المؤثرة المساعدة في التعاون التنموي والاقتصادي وغيرها من المجالات.



علينا السير قدما بإدارة وتنظيم الثروات وتنسيقها ، بل لزاما علينا المشاركة في المناسبات وتقديم آرائنا والاستماع للآراء الاخرين. نوضح أفكارنا ونكون ومنفتحين لاستماع اراء بناءة تساعد في حماية امن البحر الاحمر ، مثلا اذا قيل ان الصين ستحمي امن البحر الاحمر ، نقول كيف، ليس لي اي كراهية حيال الصين، بل اتساءل كيف تأتي من المريخ قوى عظمية لحماية امن المنطقة وكيف يستقيم ذلك؟

لذلك لابد من الابتعاد عنها و ذلك بنهج مقارنة موضوعية تقودنا إلى الواقعية ، وهذا لن يأتي نتيجة ذكائنا بل من تراكم التجارب، لذلك علينا معرفة سيرنا جيدا والعمل مع الآخرين بما يفيدنا . الاجتماع الاخير ليس لم يأت بجديد، ونحن قدمنا ورقتنا في الاجتماعات السابقة والى الان توجد مطروحة على الطاولة ولم نتلق ردا عليها.

ثانيا: الشؤون الداخلية



سؤال: فخامة الرئيس فيما يتعلق بأوضاع رواتب موظفي الحكومة كما هو معروف في العام 2016م ومن خلال ادخال نظام حديث للرواتب مقبول ومنافس من كل الجوانب ، حيث إستفاد منه كل الموجودين في قوات الدفاع وقرابة 70 % من منتسبي الخدمة الوطنية وموظفي الحكومة المدنيين، لكن الموظفين القدامى ومن كان مستوى دراستهم أقل من الصف الثاني عشر لم يتم تحسين رواتبهم حتى الآن ما هو برنامج الحكومة لتسوية الرواتب هذا العام ؟

جواب: في البداية أحب أن أذكر الجميع بأن هذا الموضوع لا يمكن الحديث عنه في ساعة او ساعتين، حيث يحتاج الى وقت طويل للخوض فيه، كما أن الشعب يجب أن يعرف بما في ذلك موظفي الحكومة المعنيين بالأمر حتى يفهموا الموضوع كما ينبغي وهو موضوع يجب معالجته بعمق في البرامج الأخرى. عندما يقال موظفي الحكومة عندنا فهم ليسوا كموظفي الحكومة العاديين في الدول الأخرى، فهذه الفئة عملت منذ حرب التحرير ولكونها أصبحت من الحاصلين على الرواتب الحكومية يجب النظر إليها من خلال ترتيب وضعها وجدولته ، وفقا للعدد والنوعية، لأن الشخص الذي أفنى حياته في النضال وفي تربية الأبناء وتحمل

المسؤوليات المختلفة عندما يصبح موظفاً للحكومة أو تدفع له الحكومة راتباً، يجب ان نتساءل كيف يعيش هذا الشخص، هذا الموضوع يجرنا الى موضوع آخر أكثر إتساعاً، بالقول من هو موظف الحكومة؟ ومتى أصبح موظفاً للحكومة؟، كيف يتم تصنيف الموظف القديم والمتوسط والحديث؟.

يمكنك أن تبحث في هذا الموضوع بعمق وتجمع الأرقام والبيانات حتى تتكون لديك الصورة الكاملة، وبما أن الموضوع المثار متعلق بالراتب، فهؤلاء الذين يطلق عليهم إسم موظفي الحكومة ظلوا يعملون براتب رمزي، ولا يمكن أن نقول بأنه بعد التحرير كان هنالك راتب يمكّن أي شخص من تغطية تكاليف معيشتهم، حيث ظلوا بصمودهم وصبرهم من تحمل أعباء المعيشة، ولكن هذا الأمر لا يمكن أن يستمر كذلك .

قبيل العام 2015م ومع إدخال العملة الجديدة ووضعاً في الإعتبار تأثير ذلك على بعض القضايا الإقتصادية ، وإمكانية إحداث تغيير في الموازنة العامة وسياساتنا المالية ، مع العمل على التفكير في كيفية النظر الى راتب موظف الحكومة، فالفكرة لم تأت في العام 2015م ، وإنما قديمة و كانت مثار للقلق. كيف يستطيع أن يعيش موظف الحكومة ،في الماضي كان أي شخص يعيش بمفرده ،لكن الآن هنالك من يعول أسرة، كيف له أن يعيش. دعونا نبدأ بالحديث عن هذا الموضوع منذ العام 2015م أي مع إدخال العملة الجديدة من خلال اجراء التقييمات المطلوبة لسلم الرواتب، والنظر للأوضاع المعيشية بما في ذلك المعدمين والمحتاجين والذين لم تنتهياً لهم الظروف المعيشية ،والذين لا يمكن النظر اليهم في نهاية المطاف بمعزل عن موظفي الحكومة ،حيث يجب البحث عن سبل تغيير مستوياتهم المعيشة نحو الأفضل.

ونظراً للعديد من العوائق التي واجهتنا في الماضي وعدم تمكننا من بناء إقتصادنا بهدوء ،فقد خلف ذلك ضغوطاً كبيرة علينا ، بالإضافة الى الضغوط الأخرى ، ولكي يجد هذا الموضوع الإجابة يجب أن نقوم بأداء واجبنا واجراء الدراسات حتى نبت فيه.

لكن مع إدخال العملة الجديدة ،قررنا العمل فيه لمرحلة معينة أي تقريبا لعامين، ومرت الفكرة صعوداً وهبوطاً لتتقود الى موضوع آخر ،وهو أن الامر المطلوب معالجته هو ليس رواتب موظفي الحكومة فقط، وانما اوضاع إقتصادنا ،وكيف يتم معالجة ذلك . دعونا ننظر الى هذا الموضوع الحيوي، اذا أردنا ان نأتي بحل شامل، يجب أولاً التعرف على مشكلاتنا وتحديدنا، فييجاد الحل لا يتم بالأمني ،حيث ان العامل المحدد في ذلك هو واقعنا الإقتصادي، كيف كان وإين يسير، اذا كان سيتم تعديل الراتب ،يجب ان نسلق طريق أمثل يحسن المستوى المعيشي لكل الموظفين من أصحاب المستويات المختلفة للرواتب، يجب أن نعود وننظر الى اوضاع اقتصادنا، ماهي المعايير التي ننظر بها اليه. المعيار الاول هو الإنتاجية أو الابتكار ، اذا اردت ان تتحدث عن إقتصاد اي مجتمع في البدء يجب ان تتناول كيف خلق وكون ثروته، واذا اردت ان تتحدث عن انتاج الوطن يجب ان تبحث عن ماهية انتاج الوطن وكميته ، ما هو انتاج الوطن في كل قطاع من القطاعات ،وفي كل مصنع من المصانع ،وفي كل مؤسسة من المؤسسات. مثلا انتاج الاسماك ،الأنشطة الزراعية والتعدين وغيرها من مصادر الإنتاج.

وتقييم كل القطاعات والمصانع التي تسهم في دعم الإنتاج، حيث ان المعلومات التي تم جمعها من قبل بدءاً من التحرير ليست خيلاً وانما هي قادرة على أن تعطينا صورة عامة عن انتاج الوطن .كيف يتطور هذا الامر أو كيف سيتطور. في النهاية اذا كنت تفكر في موضوع الرواتب يجب أن تفكر في احوال مجموع موظفي الحكومة ،مع نمو أوضاع الإقتصاد وليست التفكير في وضع كل موظف على حدا. فإذا ما اردنا ان ننمي اقتصادنا، يجب ان نتعرف على التحديات والفرص المتاحة، وبأي الأساليب والوسائل سيتحقق النمو . هذا المجال كبير جداً ،ولا يمكن ان تجد له إجابة سهلة، لذا يجب ان تكون لديك أرقام، ولا ينبغي الحديث عنه بالأمني ، وكان تقول يجب ان يكون الراتب كذا وكذا...

هذا الموضوع يقودنا الى القول بان الإقتصاد لا يقتصر على عملية الإنتاج فقط، وانما يتطلب الامر ايضا النجاح في توزيع الثروات، واذا كان الإقتصاد يتضمن

الإنتاج والتوزيع والإستهلاك، فإن الإنتاج هو الأساس، وهو عملية مهمة لدعم الإقتصاد وإيجاد الثروة. وماذا عن توزيع الثروة؟ حيث ان توزيع الثروات يرتبط جدلياً بالإنتاج، وفي النهاية مع الإستهلاك ايضاً.

فكيف يتم توزيع الثروة الآن، ليس فقط على موظفي الحكومة، وانما ايضاً على من يعتمدون على القطاع الرعوي والزراعي وغيرها من المجالات كالتجارة والإستثمار. كيف يعيش هؤلاء، وكيف يتم توزيع ثروات الوطن على كل تلك الفئات. هل يتم توزيعها بطريقة متساوية ومثلى، وهل يخلق هذا التوزيع الأمان والإستقرار، وهل يعطي قوة إضافية للإقتصاد...

قد يكون هنالك توزيع للثروة ولكن كيف يبدو ذلك التوزيع، وكيف وماهي المستويات المعيشية التي يعيش فيها شعبنا، وفقاً للترتيبات الجغرافية او نوعية المعيشة، أي ذلك الذي يعيش في المدن او القرى والبلدات، والذي يعيش في القرية كيف ينال نصيبه من توزيع الثروة، وبما ان هذا بحد ذاته وبطريقة او بأخرى يؤثر على مستوى معيشة موظفي الحكومة وظروف حياتهم الأخرى، لاسيما وان معظم الأسر الإرترية أسر ممتدة، تؤثر على بعضها البعض، وليست أسرة واحدة، لذا يجب بحثه بعمق، لأننا عندما نريد ان نقرر كمية الراتب يجب ان لا يكون لعام او عامين، وانما يجب ان يسير لزمان طويل ومضمون، وان لا يقتصر تأثيره على موظف الحكومة فقط، وانما يجب ان يتجاوز ذلك ليؤثر على الإقتصاد بشكل ايجابي.

بشكل عام يجب جمع المعلومات المتعلقة بهذه الامور، وإنجاز الدراسات اللازمة والتأكد منها كما ينبغي، وفي النهاية ودون ان نضيع المزيد من الزمن، وبعد التأكد من أوضاع اقتصادنا، و نموه وطبيعته، علينا ان نقرر كمية الراتب رغم صعوبة هذا الامر.

الى جانب الدراسات التي نجريها لتحديد الراتب، يجب ان نقرر سلم الرواتب، وقد قلنا في ذلك دعونا نجرب البدء من المستوى الأقل، وهنا تمت مناقشة الامر بشكل مستفيض، وقيل اذا اردت ان تحدد المستوى الأقل، عليك ان تقيم ما يحتاجه الفرد

من انواع الغذاء وكمية مياه الشرب النقية والملابس والأحذية والمنزل الذي يسكن فيه سواء كان ملكاً له أو إيجار . بإختصار يجب تحديد المستوى الأدنى لتكاليف المعيشة، وحتى نتحدث في هذا الموضوع بكل ثقة وبمليء فينا ،يجب الاستفادة من بياناتنا بطريقة مثلي ،وعلى ضوء ذلك ،وحتى يكون لنا هنالك معيار يساعدنا في الإنطلاق والتوجيه ،قلنا فلنجعل المستوى الأدنى للراتب 1800 نقفة، وهذا الأمر لم يأتي من فراغ، وانما جاء بعد جمع القدر الكافي من البيانات ومن ثم تحديد ادني التكاليف لمعيشة الشخص ،وهذا الراتب بالتأكيد ليس راتباً ثابتاً او نهائياً، حيث يضم الراتب الذي تم إقراره خمس مراحل تبدأ ب 1800 نقفة وحتى 4000 آلاف نقفة، فراتب 1800 ربما نقول بانه خاص بالأقسام ،ولكنه يستصحب المهنة والتخصص والعمر، اما من تخرج بشهادة البكالوريوس فينبغي ان يبدأ براتب 4 آلاف نقفة. اما المستويات الخمسة الموجودة في الوسط فيجب ان ترتب بشكل جيد على ان يكون ذلك نقطة إنطلاق نرتكز عليها ،عندما تستمر جهودنا في جمع وحفظ وتشغيل المعلومات والبيانات ،ومن ثم تمكنا من الحصول على صورة واضحة ، و في تلك الحالة نحدد ما يجب ان يكون أو لا يكون.

ولكن الآن وبدلاً من الإنتظار الى حين الانتهاء من الدراسة رأينا ان نبدأ بذلك وننفذه على ارض الواقع ،وهذا بشكل عام جيد.

ونظرا لأن مجموع الراتب يدخل بشكل متكرر في ميزانية الدولة، فإلى متى تتحمل ميزانية الدولة هذا العبء، وبما اننا لا نستطيع ان نعمم هذا القرار على الجميع ،قررنا ان نبدأ بمن هم أقل راتباً على سبيل المثال أفراد قوات الدفاع ، والخدمة المدنية والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية . فإذا ما قلنا نبدأ بأفراد قوات الدفاع دعونا نبدأ بالأفراد العاديين ،ومن ثم ننتقل الى أصحاب الرتب رويداً رويداً.

إن وضعنا قوات الدفاع في المقدمة لا يعني لانهم يحملون البندقية ،وانما لأن غالبية من يعملون في الاحراش و القرى و المتأثرين هم افراد قوات الدفاع، وينبغي أن يبدأ تعديل الرواتب بهم . كما ان الذين يعيشون في المدن هم الفئة الأقل

ومن يعيشون في القرى هم الأكثر، وفوق هذا وذاك هنالك من يتحمل مسؤولية الاسر.

اما موظفي الحكومة الذين يعيشون في المدن فيمكن ان نأتي اليهم لاحقاً، وهذا اسلوب تم ادخاله لحسم الامور، وهذا الاسلوب تم ادخاله ليس لكي ينفذ في العام 2015 وانما تقرر تنفيذه في العام 2018م الى جانب جمع المعلومات، لكن تطور الاقتصاد وتقدمه لم يكن يعكس صورة مطمئنة في تلك الأثناء سواء في تنمية الاسماك والزراعة والتنمية الوطنية المرتبطة بالطاقة، والبنى التحتية والماء و مختلف الخدمات والمساكن. فاذا اخذنا مجال الزراعة مثلاً نجد المجال الذي يعتمد عليه شعبنا بشكل اكبر، سواء في زراعة المحاصيل او الرعي، فكم الإنتاج الذي يحصل عليه في العام، وكم هي كمية المواد الغذائية التي تستوردها الحكومة من الخارج، كإضافة للمواد الغذائية المحلية، والي اي مدى يقيم العبء الذي يضعه ذلك على الدولة، وهل لدينا برامج زراعية نتحدث عنها عام إثر آخر، فالأمطار خارجة عن سيطرتنا، وقد تتغير عام إثر آخر، وقد لا نتمكن من ضمان انتاجيتنا، بما في ذلك المواد الاستهلاكية التي تسير جنباً الى جنب مع الراتب، حيث نضطر الى استيراد هذه المواد من الخارج (ولا أعني بذلك المنتجات الزراعية) حيث يدفعنا ذلك لصرف مبالغ بالعملة الصعبة، مما يتوجب علينا تخفيض ما يسببه ذلك من تداعيات حتى نطمئن ونستطيع ان نقول بان نظام الرواتب الذي قمنا بإدخاله يستطيع ان يعمل او يغطي الحاجة.

والان بدأت المرحلة الأولى من تعديل الرواتب بالنسبة لأفراد قوات الدفاع، اما في الخدمة المدنية فلم يتم تنفيذ هذا البرنامج، ومع سير هذه البيانات كما هي يمكننا أن نتساءل ما هو الضمان لمن يأخذ أقل راتب اي 1800 نقفة.

بالعودة الى الوراء ورؤية تكاليف السلع الغذائية بأنواعها المختلفة، نلاحظ أن تفاصيلها كثيرة كما ذكرت، فاذا اشترى الشخص الذي يأخذ راتب قدره 1800 نقفة عبوة ماء بخمسة او عشرة نقفة ويكون في نفس الوقت عاجزاً عن تسديد إيجار

بيت بألف نقفة وبالتالي يصبح مبلغ 1800 نقفة غير كاف بالتأكيد، حيث ان 1800 نقفة ليست رقماً كافياً، فهل تستطيع ان تشتري بها رغيفاً وزيتاً وعدساً.

ما الذي تستطيع أن تشتريه بهذا المبلغ، والاغرب في الامر ذلك الذي قلنا سنبحثه لاحقاً، فالماء تمتلكه الدولة بإعتباره مورد عام، وكم هي كمية المياه التي تباع في المدن، وهل يجد الناس الذين يعيشون في القرى والبلدات مياه شرب نقية؟.

الموظف الحكومي الذي يأخذ 1800 نقفة كراتب ما الذي يمكن ان يشتريه بهذا المبلغ، وكم هي المصروفات التي عليه ان يدفعها لشراء المواد الغذائية الاساسية خلال شهر، وماهي تكاليف الملابس التي يشتريها خلال ستة أشهر أو عام ، وكذا تكاليف الإحتياجات الأخرى في حياته.

اذا اردنا ان نعيش بكرامة يجب ان نعرف كيف توجد حالة الاسعار، قد تكون هنالك مواد غذائية اساسية تجلبها الدولة لتقدمها للمواطن، ولكن صرف الفرد لا يتحدد بذلك فقط، عندما تأخذ راتب قدره 1800 نقفة تحاول شراء الكثير مما تريده من المواد الاساسية، لكن اذا اردت ان تستأجر بيتاً أين ستستأجرة؟ هنالك ما يعرف بمؤشر المستوى المعيشي جمعت حوله البيانات حيث تم الحصول على بيانات مثيرة للعجب، على سبيل المثال الماء، تقوم العربات المحملة بصهاريج المياه(البوط) بنقل كميات من الماء من ماي نفحي بعد شراءها حيث تقوم الحكومة ببيع البرميل الواحد ب 47 سنتيم لأصحاب عربات الصهاريج، وعندما يدخل هذا الماء الى اسمرأ يباع البرميل الواحد ب50 نقفة، وهذا يعني ان سعره يتضاعف كثيراً ، إذن من أين تأتي ظاهرة إرتفاع الأسعار، هل هي ناتج تكاليف البصات ام السيارات ام الإطارات ام البطاريات ام الوقود، وهذا اوردته هنا كمثال فقط، فاذا كان هناك طفل يحتاج الى اللبن و سعر لتر اللبن بعد ضمان الربح ودفع الضريبة ينبغي ان لا يباع بأكثر من أربع نقفات وذلك وفقاً للبيانات الموضوعية، لكن لتر اللبن يباع الآن على الأقل ب20 نقفة ،ويقال انه سعر مناسب!!! ونفس الشيء بالنسبة للمواد الاستهلاكية الأخرى عدا المواد الغذائية الاساسية التي تدخل من الخارج بعد

شراءها، لا يمكنك العيش براتب قدره 1800 نقفة وانت تشتري المواد والاحتياجات المحلية اليومية.

فالتضخم لا حدود له، كما أن المضاربات التي تتم لا حدود لها، وهناك بيانات مجمعة عن تلك الظاهرة كل يوم وكل ساعة، وفي النهاية السؤال ليس ما إذا كان ذلك حلالاً أم لا، القضية ليست فعل خير، بأي حق تزيد هذه الأسعار وترتفع.

ان تكاليف المعيشة لا يمكن ان ترتفع على تلك الشاكلة، ولا يمكن العيش بتلك الصورة في أي موقع من العالم، يجب ايجاد وسيلة لتسوية هذا الامر، طرحنا هذا الموضوع من باب الراتب، فإذا كان راتب الشخص كما أسلفنا 1800 نقفة كيف يمكنه العيش، وكيف يمكنه ان يستأجر بيتاً يسكن فيه، فالمسألة لا تتعلق بتوفير المنزل، لان هذه المنازل نفسها ستؤجر لامحالة. كيف يبدو إيجار البيوت .

إذن الموظفين لاسيما من يعولون الاسر يوجدون في وضع لا يستطيعون فيه العيش لان غالبيتهم يعيشون بالاعتماد على راتب 1800 نقفة وليس راتب قدره 2000 او ثلاثة آلاف أو اربعة آلاف، فإذا نظرنا الى سلم ودرجات الرواتب، نجد ان الاغلبية يوجدون في المستوى الأقل، والأقلية في المستوى الأعلى، إذن كيف يستطيع ان يعيش ما يسمى بموظف الحكومة، يمكنه ان يعتمد على غيره، بالقول لدي بيت أبي او لدي بيت في القرية، اما الذي يعيش في المدن والبلدات كيف يمكنه العيش في تلك الظروف؟. ان تكاليف المعيشة هي مجموع المواد الاستهلاكية الاساسية التي يحتاج اليها الإنسان، بدءاً من إيجار البيت وبناء المنزل والملابس وغيرها من اللاوازم والمواد الإستهلاكية والاعذية التي يحتاجها.

و تجاوز هذه المسألة، يجب ان يغطي الراتب تكاليف المعيشة. لا يمكن للحكومة ان تأتي وتتدخل قائلة يجب ان يكون السعر هكذا , خفضوا هذا السعر او ارفعوه.

بأي طريقة باتت ترتفع الاسعار, ولأن عمليات البيع والشراء تتم بالمضاربات وهذا ما يدفع الى التضخم ومضاعفة السعر الى 10%, فإذا كان البرميل البلاستيكي سعة 200 الذي تقوم بشرائه بسعر 40 سنتيم لتر, يجب ان يباع اللتر الواحد برربع

سننتيم, بأي منطوق وبأي فهم تقوم ببيع نصف لتر من مياه الصحة بعشرة نقفه أو خمس نقفه.

وبأي منطوق يمكن أن تبيع اللتر الواحد من اللبن ب 20 نقفه وانت لم تتكلف في شرائه أكثر من اثنين أو ثلاثة نقفه...!!! وكيف يمكن أن تؤثر هذه المفاهيم والفلسفات المدرسية التي تقول هذا هو الإقتصاد على معيشة كافة العمال ، واقع السوق هذا يزيد الامر تعقيداً. ليس هذا فقط بل ايضاً يجب النظر إلى الرواتب التي بدأت مع العملة الجديدة (نقفه) التي تم إدخالها بحلول عام 2015 مدى قوتها الشرائية للوازم ، حيث يتم تحديد مسالة تسهيل تكاليف المعيشة على الموظف الحكومي الذي يتقاضى راتب 1800 أو 4000 نقفه بمدى القدرة الشرائية للعملة للملتزمات. وبمجرد أن الحكومة قررت أن يكون سعر الدولار 15 نقفه لا يعتبر كافياً بالنظر إلى الغلاء الموجود في الاسواق. فماذا يمكن أن يشتري العامل بال 15 نقفه من السوق؟ ، وهل سعر النقفه مع الدولار متقارب مقارنة بالأسعار التي توجد في البلدان التي تتعامل بالدولار؟ ، الامر الذي يجعلك تشك في إستقرار الصرف من هذه الناحية ، حيث مازال يستمر حتى هذا الوقت. فطلما هذا هو المقياس لتحديد الرواتب ي، فإنه توقف أخيراً على مدى إرتفاع قيمة النقفه عند شراء المستلزمات من الاسواق ،بالإضافة إلى قيمة سعر صرف نقفه مع العملات الاخرى ، وهبوط القيمة الشرائية للنقفه في الاسواق، لان الراتب الذي يتقاضاه الموظف سواء كان 1800 أو 4000 نقفه ، سيتم تبادلها في الاسواق بغرض الشراء.

فعندما تدخل هذه الاموال إلى الاسواق تعتبر مئات الملايين .فهذه الملايين ربما يمكن القول على أي شخص يصرف 100 أو 200 نقفه لشراء الحاجيات، فإذا اصبح جميع الموظفين يصرفون رواتبهم في الاسواق لشراء ملتزماتهم ، بالتأكيد ان ذلك يجعل قيمة الشراء للعملة إلى ادنى حد من الهبوط. و هذا الهبوط المتواصل للعملة يؤدي الى تناقص قيمة الرواتب وبالتالي عدم قدرتها على الشراء و بذلك تصبح الحياة لا تطاق للعيش.

يجب ضبط هذه المضاربات فهي تضر بالإقتصاد ، حيث يصعب في هذا الوقت ان تقول بانه هناك تاجر يقوم بدفع الضرائب بطريقة قانونية ويقوم بكسب الربح الحلال من تجارته. ولكون تراكم هذه الإشكاليات وتفاقمها يؤثر في الاخير سلباً على الوضع المعيشي للعامل الحكومي، من الصعب جداً التفكير في أن تذهب بعيداً بقيمة الرواتب التي قررتها سواء كانت 1800 نقفه في حدها الادنى و4000 نقفه في حدها الاعلى في مثل هذه الاحوال، وجميعنا نعرف بان من يستحق ومن يقوم

في بناء المشاريع الإقتصادية وجميع أنشطة التنمية الوطنية هو العامل الحكومي الذي يشكل الاغلبية، فإذا سارت حياته تسير من وقت إلى اخر من سيء إلى أسوأ والراتب الذي تقرر له اليوم إذا لم يساعده غداً في العيش ما الفائدة إذن؟، وهل يمكن الإستمرار بهذا الوضع؟ .

إذن الذي يحتاج إلى ضبط يجب ضبطه، حيث من الممكن أن تتاجر وتعمل لكسب الحلال. وإلا ليس من المعقول أن تعيش على حساب ظلم الاخرين. ولذا فإن من مسؤولية الحكومة حماية هذا الوظف الذي يتعب وينتج. فباي معنى يمكنك ان تبيع نعجة ب3000 نقفة وانت إشتريتها من الراعي الذي تعب في تربيتها ب700 نقفة؟.. فالراعي الذي تعب في تربيتها لم يربح منها. كما لم يتمكن ايضاً من إشتراها لمناسبات الاعياد وغيرها من دفع السعر المعقول. إذن ما لم يتم ضبط مثل هذه الحالات ، من الصعب جداً أن تقول بان هذا الموظف تم تحسين راتبه ووجد ثمرة تعب. ولذا تجرى التعديلات في هذا الامر، وبما أنه يعتبر من غير المفيد التأكد من فعالية الرواتب قبل أن تجرى عليها التعديلات ، أو قبل إيقاف هذه المضاربات ، لذا قررنا أن نبدأ بالأولويات حيث هناك رابط مؤثر بين الجانبين اي بين الرواتب وقضية ضبط الاسعار في الاسواق. ولذا تقرر أن يكون مفعول الرواتب ساري والجانب الاخر يتم إكماله على مهل، حيث لا يمكن ان يتم اخذ المسألة بانها حلت بزيادة الرواتب فقط، ويقال بان الحكومة راعت عمالها بالمستوى الذي يخفف عليهم عبئ المعيشة. ولذا الوضع يحتاج إلى تعديل مستدام، وتحسين معيشة الناس وتغيير نوعية حياتهم بما يتناسب مع ما ذكرته أنفاً، مثل المنتج والمنتجات الإقتصادية وتوزيع الثروة، حيث تعتبر مهمة الحكومة ضبط هذه المسألة التي تعتبر من اولويات مسؤوليتها. ولذا الرواتب التي بدأت سوف لا تتوقف ويجب أن تستمر ، ومهمة ضبط الوضع الإقتصادي يعتبر امر ضروري. فلو أخذنا تحديد 1800 نقفة كراتب في الوقت الحالي، نفترض 60% إلى 70% منه يغطي الطلبات الاولية التي يحتاجها العامل، ولكن بهذه الحالة التي نشاهد فيها ارتفاع للأسعار بشكل جنوني كل عام، سنجد هذا الراتب غير قادر على تغطية 20% على الاقل من طلبات العامل. فاذا إستمر ارتفاع الاسعار على هذا النحو ماذا يمكن أن يشتري هذا العامل بعد عامين او ثلاثة أعوام براتب 1800 نقفة، وحتى الذي يتقاضى 4000 نقفة ماذا بإمكانه أن يعمل؟ ، لذا لا معنى ان تقول قررنا بزيادة الرواتب قبل أن تضع حداً لمثل هذه المضاربات والاضرار التي يسببها للإقتصاد. تأخذ المياه دون مقابل وتبيعها كما تريد. فالبلاستيك الذي يتكلمون عنها كحجة لا

يتعدى ثمنها 2 سنتيماً، فإذا حسبنا بصرف 15 نقفة للدولار سيكون ثمن هذا البلاستيك 30 سنتيم بالنقفة. وإذا تركنا هذا واخذنا صرف نقفة بأربعة سنتيم سيكون ثمن البلاستيك 80 سنتم بنقفة، فالماء الذي أخذته مني بثمن رمزي بثمانين سنتمما باي حق لك ان تبيعه بعشرة نقفة بدلاً من ان تبيعه بثلاثون أو ثمانون سنتم؟، ومن الذي يمكن ان يشتريها ، وهل هناك من له القدرة على شرائها؟ .

لا يمكن الحكومة أن تسكت على مثل هذا الظلم. فمن اجل ان يكون العامل الحكومي منتجاً ومساهمياً في تنمية الموارد الإقتصادية والإجتماعية وغيرها يجب أن يجد خدمة تكافئ جهده. ولا تتوقف هذه المسألة على العامل الذي نتحدث عنه بانه يتقاضى راتب من 1800 وحتى 4000 نقفة ، بل يشمل الوضع ايضاً عامة الشعب، الذي يساهم أيضاً بدوره في العمل. فالمواشي التي يتم ذبحها للحصول على اللحوم يقدمها الراعي الذي يقوم بتربيتها. مربو المواشي هم جزء المجتمع الذين يعيشون في الريف ،والذين لم يجدوا المياه النظيفة لهم ولمواشيهم. فباي حق لك ان تنتزع من هؤلاء ثروتهم بأسعار زهيدة وتخلق مشكلة معيشية للناس؟ ولا يمكن للحكومة أن تتفرج على مثل هذا التصرف الخاطئ دون أن تتخذ الاجراءات اللازمة لإيقافه؟ ، ومن المستحيل أن تتحمل الحكومة مثل هذا الوضع.

لذا الرواتب التي تم الإقرار بها للعمال لتحسين ظروفهم واوزاعهم المعيشية لا تراجع عن القرار، لكن إلى جانب هذا يجب ضبط التصرفات غير المسؤولة التي تتسبب في تعقيد الوضع المعيشي والإقتصادي. ويعتبر امر ضبط الاسواق قيد التنفيذ ،حيث تم الإقرار بان يكون ساري المفعول منذ عام 2018 بعد ان أجريت له الدراسات واحرز تقدماً نسبياً ،وإن لم يكن بالمستوى المطلوب وتتم متابعتة. فبأي سبب مقنع تبيع شحنة واحدة للرمل الذي اخذته من هذه الارض بعشرة الاف أو بأحد عشرة الف وتبيع الماء الذي اخذته من السدود بنصف نقفة واحدة بعشرة نقفة أو بخمسين او بثمانين نقفة ؟ فهذه التصرفات يجب ضبطها. أما الرواتب التي تم إقرارها لابد أن تستمر كما هي . لكن قبل أن نكمل هذه بداننا ندخل الان عام 2020 ؟ولذا الأشخاص الذين لم يحصلوا على هذه الرواتب المحددة في عام 2018 بمختلف الاسباب يجب أن يحصلوا على مستحقاتهم لعامين بأثر رجعي .وبذلك يجب أن نعلم بانه لا يوجد قرار حكومي يقول هذا يتقاضى 500 نقفة أو اقل من ذلك لأي سبب من الاسباب .إذن لنترك الخطوات التي كانت تتخذ ويسمح لكل عامل حكومي لم يتقاضى راتبه المقرر منذ عام 2018 بجمع الاشهر التي فاتته، ومن ثم يدخل بعد ذلك مثله مثل أي عامل حكومي في هيكل الرواتب المعروفة. فالأشخاص

الذين عادوا الى صفوف قوات الدفاع بعد قرار العفو وغيرهم والعمال الذين كانوا يتقاضون 500 نقفة والعمال الذين كانوا يتقاضون 800 نقفة ،يجب أن يحصلوا على الزيادة التي لم يأخذوها من الرواتب. وهذا هو الحل الوحيد الذي يمكن إتباعه، ولا يوجد طريق آخر لتسوية هذه المسألة. و في الاخير لأي عامل حكومي سواء كان في الجيش وفي مؤسسات البناء وفي الجبهة وفي مختلف الإتحادات ومختلف الاجهزة الحكومية يجب أن يمنح راتبه بهذه القيمة المحددة. اما ما يخص الاشخاص الذين لم يحصلوا على هذا الراتب سيتم تعديل رواتبهم وفق هذه القيمة المتعارف عليها، ولا نريد أن نسمع بحلول هذا العام بانه هناك عامل لم يحصل على راتبه كما ينبغي.ولتنفيذ هذا سيحصل العمال الذين لم يأخذوا رواتبهم بهذه القيمة من قبل بجمع ما فاتهم في العامين الماضيين بأثر رجعي .

و هذا لا يعني إننا وضعنا الخاتمة لمشكلة معيشة العمال، فالنقطة التي تحدثت عنها في البداية كيف يمكن أن نصف واقع إقتصادنا ،والى أين يجب أن يسير بالإضافة إلى المشاريع التنموية الكبيرة التي يتم إعدادها وننوي القيام بها بعد الإنتهاء من الإستعداد الكامل خلال هذا العام 2020 سنستمر في عام 2021 في تحقيق التنمية التي نرغب فيها ، أي بدفع التنمية المنتجة التي تساهم في تطوير الإقتصاد. وبعد أن يستتب هذا الوضع الإقتصادي بهذه الطريقة يمكن أن يكون للرواتب فائدة وتستمر بشكل صحيح.

يجب أن يجري العمل على بناء الإقتصاد المستقر والذي ينمو بإستمرار .وفيما يتعلق الامر بالإنتاج يجب أن نحدد القطاعات أو الصناعات التي يمكن أن نعمل على تطويرها ،ونفكر كيف يمكننا ان نقويها تدريجياً. وقد تم طرح 11 أو 12 نقطة بخصوص هذا الوضع في الشرح الذي قدم بمناسبة عيد الإستقلال للعام الماضي، بالإضافة إلى اصلاح العمل الحكومي بما يقضي على الفساد ويقوي عامل الإنتاج وهذا لا يتوقف على العامل الحكومي فقط ،بل من ينتج هو الشعب في نهاية المطاف. ولذا هدفنا هو إتاحة الفرص للشعب والعمل على تقوية دوره المنتج، وهذه هي مسؤوليتنا، وليس الحديث فقط عن الرواتب وإلى كم وصلت قيمتها. لذا يجب الفهم بان هذه المسألة ليست سهلة. ولا يتوقف حلها بحديث يأتي من ذوي المعرفة ،حيث تخص هذه القضية الشعب عامة. هذا ما يجب أن يعرفه الشعب لكونه يمثل هذا الامر المعقد والمترايط يؤثر على حياته المعيشية وهو الذي سيساهم في

تطويره . لذا يجب أن يكون وضع الإقتصاد مفهوماً حتى لدى المواطن العادي ليساهم في بنائه بهمة ونشاط، ولا يجب أن يؤخذ بمجرد إقتصاد يتم شرحه من الجهات العليا فقط. ومن اجل أن يتم فهم المسألة بهذه الطريقة، فإن النقاط الذي أوضحتها بعمق بخصوص الإقتصاد يجب أن يدركها الشعب جيداً، لان عامل الإقتصاد يرتبط بحياته، وهو الذي يساهم في بنائه وتطويره وليس قوة أخرى تأتي من السماء أو مكان آخر لتطوير هذا الامر .وباعتباره هو الذي يشارك في بناء الإقتصاد الذي يرتبط بجميع أمور حياته يجب أن يعرف الشعب ما هو الإقتصاد وإلى أين يسير ومن ثم يواجه بوعي التدخلات التي تحدث لتعقيد نمو الإقتصاد للتأثير على معيشته سلبياً. وبما أن هذا المسألة لا يمكن الإكتفاء بشرحها عبر مقابلة واحدة أشرت في هذه المقابلة الى بعض الجوانب الهامة التي يجب ان يعرفها المواطن ،وتكون أساس لتقوية الفهم. ففي هذا الوقت نقف على مرحلة أفضل ويمكن أن ندفع إقتصادنا إلى المستوى الافضل، وإن لم تكن التحديات التي كانت تواجهنا من الخارج إنتهت برمتها ،فقد تخطيناها بصمودنا. وبما اننا نثق في قدراتنا التي تمكنا من دفع إقتصادنا نحو التطور حتى في ظل التحديات يجب أن يدرك المجتمع عمق المهمة لتحقيق الإنتاج والإنطلاق إلى بناء الإقتصاد القوي.

وتعني مسألة الفهم القيام بالعمل ، فإذا فهم كافة الشعب هذا الوضع جيداً يمكن ان يشارك بنشاط في البرامج التنموية التي يتم تحديدها في المشاريع المتعلقة سواء بالصناعة وغيرها من القطاعات. فهذه المهمة التي يحتاج إنجازها مشاركة كافة الشعب وليس نفرين أو ثلاثة لا يمكن تركها بهذه البساطة ولذا سيتم العمل بها بواسطة طرق المتابعة والمراقبة التي أعدت. فهذه المسألة التي بدأنا برواتب عمال الحكومة قد اخذتنا إلى عدت قضايا. فإذا اخذنا مسألة الرواتب لوحدها من الصعب جداً ان الإعتقاد بانه من خلال رفع الرواتب إلى 1800 أو إلى 4000 تم حل المشاكل المعيشية للعمال، وليس للحكومة أن تفكر هكذا ،حيث يجب معرفة إلى أين ستصل المسألة غداً وعدم ترك المسألة بمجرد رفع الرواتب فقط . وقد كانت جميع الجهات الحكومية مكلفة بمتابعة الوضع لكون المسألة لا تقبل التأجيل للغد. وإنطلاقاً من هذه المناسبة قد تم البدء بتلك المبادرة العامة للرواتب ،وخاصة

للأشخاص الذين لم يأخذوا من قبل هذه الرواتب لمختلف الاسباب سيأخذون القيمة التي المحددة من عام 2018 وحتى هذا الوقت ومن ثم يدخلوا بعد ذلك في درجات ترتيب الرواتب مثل بقية العمال. ولكن يجب الفهم بان هذا لا يعتبر الحل النهائي للمسألة بل ستحتاج إلى المتابعة المستمرة ،حيث عرفنا خلال الثلاثة سنوات لبدء هذه الرواتب عدة قصور وحلول لم ننتبه لها في السابق. وبما أننا نعمل حالياً بتركيز عالي لحل هذه المسألة لا نريد سماع مسألة لم تحل بخصوص مسألة تقاضي هذه الرواتب في العام القادم 2021 ، حيث يتطلب أن ندخل ذلك العام تاركين قضية عدم تكافؤ الرواتب ورائنا بضمان التأكد من أن كل عامل يحصل على الراتب المحدد حسب درجاته. وكل ذكرته يجب أن نتجاوز إشكالية الرواتب ويتم العمل على تحسين معيشة الناس في جميع منافع الحياة مثل الغذاء الملابس المنزل وإلى أخره عبر بناء الإقتصاد المستقر.

سؤال: فخامة الرئيس الزيادة النسبية للرواتب التي أجريت والإستقرار النسبي للأسواق الذي تحقق مع التغيير الجديد لعملة نقفة يحقق تحسين جزئي في الظروف المعيشية للمواطنين، ولكن قضية البيوت السكنية تشكل إحدى التحديات، لحل هذه المشكلة الاساسية كان قد ذكر في السابق بان يتم إعداد مشروعات اسكان تشمل جميع أنحاء البلاد تغطي حاجة السكن لكافة قطاعات المجتمع. فما هي البرامج القابلة للتطبيق في عام 2020 ؟

جواب: هذا يعتبر ايضاً في حد ذاته موضوع كبير ولا نهاية له، تعتبر مسألة السكن واحدة من ضمن البرامج التي لم نتمكن من إنجازها في السابق كما أشرت. فعندما نقول تغيير نوعية حياة الناس ربما لا تحتاج المسألة إلى المغالطة بخصوص أي من هذه الطلبات تعطى الاولوية.

ولكن لا تتوقف المسألة عند هذا الحد ،حيث لها تأثير على بعضها. فإذا لم تملك البيت ،حتى ولو حصلت على راتب جيد او أي نوع من الدخل. لذا يجب أن تتوفر الطلبات الرئيسية والضرورية المرتبطة ببعضها. في المقدمة الاكل وبعده اللبس ومن ثم تذهب إلى البيت او المسكن .

إذن بإعتبار هذه المشكلة تعتبر من ضمن المشاكل الاساسية ،والتي لابد أن تجد الحل وبإعتبارها تشكل مقياس نوعية معيشة مواطنينا ،حيث تم التفكير بإدخال البيوت الجاهزة والمركبة ال M-T وتوفير مختلف المواد الإستهلاكية مثل المواد الخام المرتبطة بالبناء. كما تم التفكير بإقامة شركات التي تعمل في البناء بالإضافة إلى الشركات الاجنبية ، جربنا الشركات الاجنبية حيث بنوا ما يعرف "بحي كوريا " في مصوع و اسمرأ . بدء هذه الاعمال في حد ذاتها تعتبر من ضمن البرامج التي أدخلت إرتباطاً بقضية توفير المنازل. كان التفكير عندما بدأت هذه الاعمال وفي الوقت الذي لم تطور فيه القطاعات الاخرى، كيف يمكننا توفير منزل لكل مواطن ، وماذا يمكن ان تشبه الخريطة الموضوعية أمامنا؟ فلنفكر في الوقت الحالي كم في المئة من المواطنين أو من الاسر تمتلك بيوت خاصة بها بغض النظر عن نوعيتها ما إن كانت تقليدية أو حديثة. حيث يعتبر في نظرنا إمتلاك البيت سواء في الريف أو الحضر أحد المستلزمات الاساسية للمعيشة. ولأخذ هذا الوضع نحو الافضل لا يمكن ان تتم المسالة بمجرد إعطاء التوجيهات بالقول أبني هنا بيت وفي تلك الاراضي السكنية وما شابه ذلك. فالبيوت يجب أن تحتوي على خطوط الصرف الصحي ودورات مياه وخطوط المياه والكهرباء بالإضافة الى وضع الاعتبار لتسهيل خطوط المواصلات و على اسواق بجوارها وعلى خدمات التعليم والصحة، ولكون هذا الامر مجموعة من الخدمات يجب إن يأخذ تدريجياً في التحسن. وبدلاً من ان يكون في مدينة واحدة أو في مدن محددة يجب إن يمتد إلى كافة ارجاء البلاد لفائدة الجميع.

وما يهمننا أكثر هو المواطن الذي يعيش في مناطق الريف البعيدة والنائية الذي لا يجد مياه الشرب الصالحة والكافية حتى لأغراض الغسيل أو النظافة ،حيث هناك من يعدم ماء بالإبريق للإستحمام ناهيك من أن يستحم بالدش. والهم الاساسي هو كيف يمكن توفير مياه كافية للنظافة وللزراعة وللمواشي لهذا المواطن ؟ .

فبدلاً من ان نركز في المدن الكبيرة فقط، يجب أن نضمن توسع هذا الوضع ونحل أيضاً قضية المعيشة تدريجاً. وفي خلاصة هذا الحديث يمكن الإشارة إلى المباني الكبيرة والكثيرة التي تم الابتداء في بنائها لتحتوي على تلك الخدمات التي ذكرتها

مثل دورات مياه وخطوط الصرف الصحي وخطوط الكهرباء والطرق وخطوط المياه وغيرها من الخدمات نجدها في الوقت الحالي تنتظر دون أن تكتمل . ويمكن الحديث عن التحديات التي حالت دون إكمال هذه المباني بالنظر إلى نوعية المواد ومعدات البناء التي يمكن أن ننتجها بإمكاناتنا الخاصة ، والأبواب والنوافذ و مواد الارضية وحيطان المباني؟ وما هي المواد الخام للبناء التي تتوفر لدينا والتي يمكن أن نستوردها من الخارج؟ وجمع كل هذه العوامل يمكن التساؤل في الاخير كم في المئة من المواطنين أصبح يملك بيت خاص به؟ وهذا ايضاً يجب أن يسير في تحسن مستمر ومستدام. فإذا كان يصل في العام الماضي %10 فلنقل وصل في العام الحالي 15 %ومن ثم إلى 20% وإلى 30% ليتواصل تطوره بشكل مستمر، ونكمل ما تبقي بتوفير ما نحتاجه من المواد والمعدات.

وبما أن التحديات ليست سهلة لم نتمكن من إنجاز ما وضعناه من برامج في السابق بالمستوى المطلوب. فإذا كان هناك من يعتقد بانه سيتم حل أي مشكلة تتعلق بالمشاريع الإقتصادية والتنموية لتحقيق الإنتاج والدخل الوافر عبر النفير الجماعي بمعزل عن توفير مشروعات الاسكان، يجب ألا يضيع وقته بحجة غير واقعية. فإذا لم تبادر بحل مشكلة البيوت في المقدمة ليس بإمكانك أن تحل مشكلة الاكل والشرب وغيرها. وعلى هذا الاساس يمكن الحديث عما اذا يشبه مستوى إمكانياتنا للعمل من خلال ما لاحظته في العاملين الماضيين أي منذ عام 2018 وحتى هذا الوقت، وما هي العوائق التي تواجهه؟ وهل هي نابعة من عدم توفر المعدات والاليات؟ ام هي نابعة من عدم توفر الكادر المهني، حيث هناك دراسات أجريت لمعرفة المشكلة الحقيقية لهذا الوضع ومن خلال ذلك البحث يمكننا القول بانه لدينا على الاقل صورة عن تلك العوائق. فعندما نقول لم ننجز هذه المهمة بالمستوى المطلوب في الماضي، نحاول دراسة العوائق التي حالت دون تحقيق ذلك ،والعمل على إيجاد الحلول لها. ولحل هذه المشكلة جذرياً يجب العمل تدريجاً على توفير المساكن في جميع انحاء البلاد. وتتمثل فائدة هذا الوضع في الدور الذي تلعبه في تنمية الإنتاج وخلق إقتصاد مزدهر. فإذا كان 1% فقط من القوة المنتجة يملك منزلاً، سيكون الدور الذي يمكن ان تلعبه القوى العاملة محدوداً جداً في تحقيق التنمية المرجوة. فعندما يمتلك العامل

بيت بالتأكيد سيساهم اكثر في الإنتاج ،ولذلك لا تراجع عن مهمة توفير المنازل السكنية، خاصة اننا الان قد تمكنا في الوقت الحالي من تحسين صناعة مواد البناء،و لا توجد لدينا مشكلة ، حيث لدينا الرمل ولدينا مصنع قدم للأسمنت الذي تتوفر به مواد كافية لصناعة الاسمنت. ولكن نتيجة لإنقطاع التيار الكهربائي بإستمرار ،نضطر لإستيراد جزء من الاسمنت من الخارج، لكن هل توجد مياه كافية والطاقة البشرية المدربة على المهن ، لذلك نعمل على توفير الجانب الإداري والمهني المدرب. وهناك برامج جديدة أدخلناها لتحقيق مشاريع الاسكان بصورة مستقرة بتوجيه كافة إمكانياتنا، حيث سنحاول العمل بموجبها. فوق هذا يجب أيضاً ان نشجع الإستثمار الخارجي في مشروعات الاسكان إذا تأكدنا بانها تفيدنا في هذا الجانب. لدينا بعض البرامج المتعلقة بهذا الخصوص نبدأ في تنفيذها عام 2021.وذلك بتحديد في أي ضواحي كم من البيوت يمكن أن نبني؟ وماهي نوعية البيوت التي سيتم بنائها ، وماذا يمكن أن نعمل بخصوص توفير مواد البناء والقوى العاملة والاليات و التكنولوجيا التي يجب ان نستخدمها وغيرها؟ حيث لدينا صورة عامة بخصوص إستعدادنا لتوفير ذلك .وبما انه لم نتوفق في السابق في إنجاز ما خططنا له في بناء المساكن بالقدر المطلوب، ليس من الضروري ان نقول حالياً سنعمل هذا ونحقق هذا، لذلك فضلنا البدء في هذا العام العمل حتى نتأكد من إنجاز ما نقوم به وسنراه في العام القادم.

سؤال: السيد/ الرئيس في ظل تطورات أجواء السلام السائدة في المنطقة ودورها المتوقع في الدفع ببرامج التنمية والإستثمار، وعلاوة على الإستثمارات الوافدة، ما الذي اتخذ فيما يخص الشراكة الإقليمية في برامج تنموية، وتشجيع المستثمرين المحليين؟

جواب:العنوان واسع ومتشعب، يمكننا الحديث عن الإستثمارات الخارجية، أو المحلية، إلا أن من المهم أن يكون بمقدورنا التركيز على قضية الإنتاج. فكل ما يتم تنفيذه من نشاطات استثمارية سواء في مجال الثروة البحرية أو مشاريع الإسكان، او الطاقة، أو المياه وغيرها. تصب نتائجها مجتمعة في تقوية الإقتصاد.

لأن نظرتنا إلى الإستثمار تكون شاملة لمختلف أنواعه وشكل الإستثمارات التي تجري على مستوى الوطن، فالإستثمار لا يعني مجيئ مستثمر حاملا حقيبة نقوده، بل المستثمر الحقيقي هو ذاك المزارع الذي يسعى هنا وهناك لتسويق منتجاته من مزروعات ومواشي. وهذا الحراك هو الذي ينعش الإقتصاد ويجمع الثروة. فإذا ما وفرت أجواء ملائمة لهذا النشاط، هذا يعني أن هناك أجواء ملائمة للإستثمار. لكن وحتى يتحقق هذا الواقع ما اذا ينبغي أن يتم؟ هنا لا بد من الرجوع إلى البرامج الوطنية. فإذا كنت تسعى لخلق اجواء ملائمة لتعزيز التنمية والتطور، لا بد من النظر إلى واقع البنى التحتية لديك، من طرق مسفلتة وسكة حديد، وغيرها. يعني ما هي حالة وواقع مقومات البنى التحتية، هل تساعد على الدفع بأي نشاط اقتصادي؟ وما هي التكاليف التي تتطلبها المشاريع البنيوية؟ فإذا كانت هناك طرق سالكة يمكننا التحرك بسهولة كما نريد، ومنتج اكثر بتكاليف اقل. وفي حالة توفر مثل هذه الفرص لمعظم ابناء الوطن، فإن المردود الإجمالي من الفوائد على الإقتصاد الوطني تكون كبيرة جدا. يعني لا بد أن يجد المستثمر سواء كان من الداخل أو قدم من الخارج أسس بنى تحتية مؤهلة، تمكنه من اداء مهامه بأريحية. من الممكن التطرق الى أنواع البنى التحتية، من أين تتحرك هذه الطرق وإلى أين تصل، وما هي الجهات المستفيدة منها، وهل تسهم في دعم مشاريع الإستثمارات الصغيرة، أم الكبيرة، وهكذا.

فإذا تحدثنا عن خدمات الطاقة الكهربائية مثلا، نجد أن من التحدي الكبير لدينا هو ضعف مستوى خدمات الطاقة الكهربائية، مرة تأتي ومرة تختفي، والتعرف على حجم الطاقة التي تصل الى المستهلك. فكل منشآت توليد الطاقة بدءا من حرق قيقو والمواقع الأخرى الموجودة حتى الآن لم تتمكن من تقديم ما هو مطلوب من خدمات كهرباء. لذا لا بد من ايجاد حل جذري لمشكلة الطاقة، وأن تكون خدمات الكهرباء متكاملة، حتى يمكن لأي مستثمر العمل دون عوائق. وفي ذات الوقت تكون التكلفة التي تدفع مقابل ما يقدم من خدمات الطاقة تكلفة مناسبة وغير مرهقة. وأن تتوفر الطاقة في أي مكان بغض النظر عن نوع مصدر الطاقة. كذلك الحال في المواصلات البرية والبحرية والجوية ايضا، وأهمية توفرها. هذه المسائل هي التي

تخلق أجواء مناسبة للإستثمار ومضاعفة المنتجات التي تنتج. في المحصلة إذا ما أردنا ان نضاعف الإنتاج والإنتاجية، وإيجاد منتجات قادرة على التنافس علينا توفير المتطلبات الأساسية القادرة على الدفع بالتنمية الى الأمام.

كما نجد ضمن الأساسيات المهمة للنمو الإقتصادي والتطور، خدمات التعليم والصحة، لأن الفرد وحتى يمكنه رفع مستوى إنتاجيته، فالتخصص المهني يمثل جانبا أساسيا بالنسبة له. ربما تمتلك أموالا، أو ثروات طبيعية، إلا أن كل الإمكانيات في ظل عدم قدرات ماهرة تحرك هذه الثروات لا يمكن أن تقوم باي عمل له معنى. فالمستثمر من الخارج أو الداخل وحتى يمكنه إنجاز أي مشروع يتطلب أن يسند بقدرات مهنية ماهرة لا سيما في عصر التطور التقني.

أما إذا تساءلنا عن المستوى الذي وصلنا إليه في مجال التأهيل المهني حتى الآن، فإن أكثر برامجنا التي لم تكن مجدية بشكل مريح هي برامجنا التعليمية، ففي كل عام يكمل أكثر من 10 آلاف طالب دراستهم الثانوية، وعندما نتساءل ما ذا يمكن أن ينجز هذا الشاب؟ وبما أن الأمر يرتبط بتطورنا ونمو اقتصادنا علينا تغيير نظامنا التعليمي من الأساس، حيث لا يمكننا مواصلة المسيرة بالصورة الحالية. لا سيما أن عدد من يتمكنوا من مواصلة الدراسات العليا لا يتجاوز 15% إذن أين تذهب النسبة المتبقية؟ ما ذا يمكن لهذا الخريج أن يعمل بعد 12 عاما من التعليم. بشكل عام يمكننا الحصول على استثمار والقدرة على جمع الثروات، لكن علينا أن نعمل بصورة جادة في تعزيز قدراتنا البشرية، لأنها الأساس لضمان التنمية المستدامة. وهكذا فمن المهم خلق الأجواء الملائمة للإستثمار، المتمثلة في إرساء بنى تحتية صالحة للعمل. وإلا فلا معنى لهذا الجهد.

بالطبع لا مكان للمقارنة بين معايير الإقتصاد في الدول الصناعية الكبرى، والدول الإفريقية، فمعايير الإقتصاد في إفريقيا لا شيء، إذا كانت الدول المتقدمة صناعيا تقيس بمعيار التطور التقني، فإن الإقتصاد الإفريقي البدائي المفتقر الى التطور المهني، المنحصر في إنتاج المواد الخام فقط، لا يمكن ان نطلق عليه اقتصاد بالمعنى الصحيح. لذا لا بد من خلق اقتصاديات تتجه نحو التصنيع أكثر، ولكي

نحقق هذا الهدف لا بد من توفير متطلبات التنمية بشكل كامل. ولا فرق بين المستثمر الأجنبي والمستثمر من الداخل. الإستثمار بأي شكل كان، حتى لو كان الإستثمار بصورة مصغرة ومحدودة، لا يمكن التقليل من شأنه، مشروع صغير لمربي المواشي من المزارعين في القرى قد يكون له اسهام فاعل في الإقتصاد. المهم في الأمر أن نهىء الأجواء الملائمة لهذا الوضع.

لا نريد التحدث عن العراقيل التي كانت، لكن التحديات التي تواجهنا والعوائق التي توضع أمامنا بغرض تعطيل جهودنا التنموية ليست قليلة، ففي هذا المحيط لا توجد قوة ترضى ان نعزز قدراتنا الإقتصادية ونعمل ليل نهار بهدوء واستقرار لتحقيق المزيد من التنمية والتطور. لأن الحرب الإقتصادية التي شنت ضددنا في الأعوام العشرين الماضية، حتى لا نطور بنانا التحتية وقدراتنا الإقتصادية، كانت أقوى واشد من العدوان العسكري المباشر. ما ذا تفعل الدول عندما وقع الخلاف بيننا وبين اثيوبيا كان ذلك بالنسبة لهم مصدر سعادة، نعيش نحن على حالة العداء هذه إلى الابد ونتخلف من ركب التطور والإنتاج وبالتالي لا نستطيع المنافسة. ولا توجد رغبة في العمل المشترك لتحقيق التطور، إنها مرحلة مشبعة بهوس التسابق والإنفرد بكل شيء. لا يمكنك انجاز اي مشروع، طرق، موانئ مطارات، برامج الطاقة، برامج زراعية، او استغلال ثرواتك البحرية، لأن المطلوب في هذه المرحلة ان تتقدم دول اخرى في هذا المجال، وعليك الإنتظار في المؤخرة، وحتى يضمّنوا هذا الأمر لا بد من اعاقتك وشل حركتك حتى لا تتمكن من اللحاق بهم. في مثل هكذا وضع أتذكر تصرفات بريطانيا في ارتريا في الماضي، كانت أجواء التطور الإقتصادي في هذا البلد كبيرة ولا مثيل لها في المنطقة. لقد انشئت في فترة متقدمة خط سكة حديد، ودشنت التلفزيون، وكيف كانت أوضاع الطاقة، والطرق المسفلتة، وإلى أي مستوى كانت الخدمات ناجزة، وإلى أي مستوى وصلت منتجاتنا الزراعية؟ وكذلك قدراتنا في التصنيع والإنتاج في مختلف أنواع الإنتاج. كانت لدينا ميناء نشطة، مصوع كانت معروفة بلؤلؤة البحر الأحمر. في هذا الحال فإن أول ما قام به الإنجليز وحتى يؤكدوا أن هذا البلد لا يمكنه الإعتماد على ذاته للبقاء، هو ضرب المفاصل الإقتصادية في البلد، حتى ينهار ويقع في الحضيض. بعدها جاءت

الحروب ولا مجال للإعمار تحت وطأت الحرب. ضاعت علينا فرص كثيرة. لم تكن هذه الأحداث وليدة الصدفة بل كانت مدروسة ومتعمدة. لأن الحرب الاقتصادية أسوء من الحرب العسكرية.

لا تزال الحكاية متواصلة، اليوم أيضا المعوقات قائمة حتى لا نتمكن من تعبيد الطرق وتنفيذ مشاريع الطاقة وغيرها من المشاريع التنموية. يعني أن هذا الأمر ليس بجديد، وانما هو مواصلة لما سبق من قبل. وليس بالأمر الذي يرعبنا ويؤثر في معنوياتنا. لكننا نعمل ونحن مدركين وجوده. لذا نواصل مسيرتنا العملية، وفي هذا السياق ينبغي أن تكون منتجاتنا مميزة وقادرة على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية. وفي هذا فإن الأولوية في الإستثمار لشعبنا، لا بد أن نهيب لهم أجواء ملائمة للإنتاج، في أي موقع كان، سواء في شواطئ البحر، وكيفية التعاطي مع ثرواتنا البحرية والإستفادة منها بالشكل الأمثل، أو في مجال الزراعة، وكذلك الثروة الحيوانية، وغيرها من الثروات الطبيعية، لا سيما الثروة المعدنية والتعدين بمختلف أشكاله. وبرامج الطاقة. والعمل على تعزيز قدرات شعبنا الإنتاجية. فالإستثمار الأقوى والأكبر هو ما ينتجه الملايين من الناس وليس شخص أو عدة أشخاص. وفي ذات المنوال خلق أجواء ملائمة للإرتين في المهجر أيضا، للإنتاج في أي مجال يرغبون الإستثمار فيه.

لا فرق بين الإستثمار الخارجي والمحلي، وبالعودة الى الوراء قليلا والنظر الى مصانع النسيج والتطريز في بلادنا والى ما وصلت اليه من مستويات، لم يشهد الإقليم في الدول المجاورة تطورا صناعيا بمستواها. كانت قد انشئت الصناعات التحويلية، كانت لدينا مشاريع زراعية لإنتاج القطن في علي قدر، وكذلك في منطقة القين، وأسراي، كما بدأت زراعة القطن في قلوب. ليس انتاج القطن كمادة خام فقط، بل كان يذهب الى مصانع التطريز والنسيج. لان فارق الأسعار ما بين الإنتاج الخام والتصنيع يوفر لك فرص كثيرة للعمل ، ويمكنك من انجاز شيء ذي قيمة. أما انتاج القطن الخام فقط ومن ثم بيعه هذا يعني انت تعمل بنصف الربح. وكذلك الجلود شركات تصنيع الجلود التي كانت موجودة، اليوم لا وجود لها، ولم يتبقى الى الأحاديث حول كانت تصنع أفضل الأحذية، ويصنع كذا وكذا. لذا فإن

تصدير الجلد كمادة خام لا يعني شيئاً في مجال الإقتصاد. لأن ما ينبغي عمله في هذا المجال هو بناء اسس اقتصادية متينة من أجل انتاج افضل وأكثر قيمة، بمنصرفات اقل، وخلق فرص عمل لأكبر عدد من الشعب.

لذا فإن ما نشاهده اليوم من معوقات تهدف الى إيقاف عجلة نمونا وتطور اقتصادنا، حتى نرتمي في أحضان المنظمات الخيرية والإغاثات. هذه التحديات لا نواجهها وحدنا بل هناك شعوب اخرى ايضا تعيش في ذات الأجواء وتعاني من هذا الواقع. وإذا كان لا بد من الخروج من هذه الحلقة علينا أن نجتهد أكثر للإرتقاء بإقتصادنا، وتشجيع الإستثمار حتى القادم من خارج البلاد. مثلاً مصنع النسيج عندما قيل عن انتهاء براتلو وكذا، طلب مستثمرون شراؤه، كانت لجنة تقييم من قبلنا وضعت تقييمها لما يحتويه المصنع، لكن المهم أن ندرك ما هو الأفضل لنا، الملايين التي نحصل عليها من بيع المصنع، أم إعادة تأهيل المصنع. وإذا كان هناك مستثمر ينبغي أن يعمل على تطوير من محتويات المصنع بأجهزة عصرية وتقنية متطورة، وبالتالي تأهيل الأيدي العاملة وتحريك المصنع بشكل افضل، لإنتاج مضاعف وبجودة عالية. فمهما يكن المبلغ الذي بيع به المصنع، فإن الربح يكمن في خلقنا للديناميكية الفاعلة والقادرة على مضاعفة الإنتاج وإيجاد فرص العمل. نحن ننتج القطن وان لم يكن بمستوى الدول التي تنتج أكثر، لكن الذي يمنحنا القوة والربح الأكثر هو ارتفاع قيمة المنتج. حيث لا نبيع القطن كمادة خام، وإنما نعمل على تصنيعه ثم بيعه. كذلك مصنع قنينات الزجاج الذي انشئ في إرتريا في وقت لم يكن له مثيل في المنطقة ككل، لكنه اليوم غير موجود. اليوم ننتج الذهب لكننا نبيع مواد خام المعادن التي لم تصفى، وبهذا الشكل لا يمكن تسيير اقتصاد. لذا وحتى يمكننا تقوية كل المؤسسات الإنتاجية وإستغلال مميزاتنا القادرة على التنافس، سواء من قبلنا أو من قبل المستثمرين الأجانب، ينبغي أن يكون الهدف النهائي لنا هو الإرتقاء بمستوى الإقتصاد. فالقضية ليست المستثمر من الداخل أو من الخارج، الكل يمكنهم المجيئ والإستثمار بعيداً عن دعايات التشويه في تحك الدولة في الإستثمار، ذلك التشويه الذي يعتبر جزء من الحرب الإقتصادية، وكما هو معروف حولت مؤسسات حكومية كثيرة من القطاع العام الى القطاع الخاص في بداية التسعينات، لكن لم

يحدث أي تغيير. وعليه فالأهم هو ما لذي ننتجه؟ وهل نستطيع خلق أجواء ملائمة لهذا التوجه أم لا. فالمعيار الذي يتم التعامل وفقها هي توفير منتجات مميزة قادرة على التنافس في الأسواق بأسعار أقل. وليس هناك أي اعتراض على كل مستثمر يستوفي تلك المعايير، ونحن علينا توفير كل المتطلبات لهيئة الأجواء الملائمة لهذا الجهد.

سؤال: فخامة الرئيس، في الكلمة التي القيتها بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين للاستقلال، ذكرت فيها 11 نقطة ركزت على البرامج التنموية التي تُنفذ على المدى القريب، منها الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية والصناعات ومشروعات الإسكان وغيرها، ماهي البرامج التي يمكن ان نبدأ العمل بها هذا العام؟

جواب: هذه البرامج كما ذكرت في تلك النقاط لن تنفذ بالإمكانات الداخلية وحسب، بل تتطلب تنسيق إقليمي، لا نفكر في ان نعمل لوحدنا بمعزل عن التنسيق الاقليمي ، لأن العمل المشترك يساعد على تحقيق نتائج جيدة وتطور ملموس وبسرعة كبيرة. لا اجزم باننا تجاوزنا التحديات كلها ، لكن علينا ان ندفع بالعمل لتشغيل مينائي مصوع وعصب كبداية، ليس من اجل إثيوبيا وحسب، وانما للإستفادة الجيدة من الفرص المتاحة، باعتبارنا دولة بحرية إضافة الى تقوية المينائين كما ينبغي استفادة من الممر المائي الدولي، وكذلك علينا تمهيد بنى تحتية متوسطة وكبيرة للاستفادة من كافة الشواطئ البحرية ابتداءً من عصب وبرعسولي وعدي وطيعو وقلعلو وبيلول وزولا ومن الجهة الشمالية أيضاً قلبوب ودريسا...والخ، ولنبدأ بتفعيل تشغيل الميناءين الرئيسيين قبل كل شيء.

وضعنا خطة مدروسة فيما يتعلق بميناء مصوع، لكننا لا نستعجل في تنفيذها في الوقت الحالي، لذلك علينا البدء المرحلة الاولى بتأهيله، وتأتي المرحلة الثالثة بتطويره وبحيث يقدم خدمات افضل ، ثم تأتي المرحلة الثالثة التي تشمل توسعته

، يمكن توسعة الميناء عشرين كيلومتر من جهة الشمال وكذلك الناحية الجنوبية، وسنشرع في تفعيل ذلك بقدراتنا المحلية او بالاستفادة من القروض الخارجي في حال استدعى الامر ذلك، وهي مهمة عاجلة لا تقبل التأجيل ، مع وضع الاعتبار لحل جوانب القصور التي ذكرتها سابقا القدرات البشرية والمواد الخام والآليات.

كما نسعى جاهدين ليكون ميناء عصب ميناء كبير والفرص متاحة جدا لتحقيق ذلك، ووضعنا خارطة طريق لتفعيل ذلك ابتداءً من الشروع في العمل ومن ثم تطوير الميناء وتوسعته، ومن الافضل أن نبدأ بالمتوفر دون خارطة الطريق الموضوعة.

اما فيما يتعلق بصناعة الثروة السمكية اكدت الدراسات الاولية باننا نمتلك ثروة بحرية مخزونة تقدر ما بين ثمانين ألف وحتى 100 او 120 ألف طن، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو، ماهي النسبة التي قمنا بصيدها خلال السنوات الماضية، لا تتجاوز نسبة 10 الف طن ، ولا توجد اي اسباب لتبرير ذلك، علينا ان نكون موضوعيين في وضع كافة المعوقات والتحديات التي امامنا، ليس من أجل خلق أسباب وعلل بل للاستفادة منها كتجربة.

كما يجب علينا ارساء البنى التحتية ، حيث قمنا ببناء موانئ ومراسي صغيرة في كل من عدي وطيعو وقلعلو، لكننا رغم توفير التسهيلات في تلك المراسي كالثلاجات وغيرها لكن لم يتم الاستفادة منها ، لذلك علينا ارساء كافة المستلزمات المطلوبة للشروع في الاستفادة من صناعة الثروة البحرية، وشق طرق جيدة تربط بين الشواطئ من الجهتين الجنوبية والشمالية، وقد تدرج هذه ضمن برامج البنى التحتية التي ذكرتها سابقا، فأن الدفع بهذه المسائل على مراحل تساعد في انجاح البرامج التالية .

فيما يتعلق بالمواد الخام المطلوبة لتفعيل مصنع الاسمنت في قدم لانتجاوز تكلفته الثلاثين مليون ، وفي طيعو تتوفر مخزونات من المواد الخام لصناعة الاسمنت قدرت ب 100 مليون ، تطوير هذا المصنع يستوفي الطلبات والاحتياجات المحلية وكذلك التصدير، ولدينا ايضا ثروات تعدينية لم تبدأ بعد بخصوص البوتاسيوم في منطقة كولولي ، والتي تتوفر فيها كميات تجارية كبيرة ، الامر الذي يفتح الباب

واسعاً للتصنيع ، لكن لتفعيل ذلك يتطلب توفير خدمات الكهرباء والمياه وربط الشواطئ ببعضها بالطرق الحديثة، كما وضعنا برنامج بخصوص التيار الكهربائي وكيفية الاستفادة من كافة الانواع المطلوبة ، وعلينا التعرف جيداً لإدارة تلك الخطط الموضوعية خلال هذا العام ونعبر لمرحلة الشروع.

كما ان طريق عصب- دبي سيمّا – حتى اثيوبيا يحتاج الى توسعة، اضافة الى ذلك لدينا خطة مدروسة وضعناها فيما يتعلق ببناء سد بهدف توفير الخدمات المائية، هذا فيما يتعلق بعصب ويربط الخط الاقليمي والعالمي سوف نبدأ في تنفيذه هذا العام.

اما طريق مصوع – دقمحري- سرحا – زالمبسا- يتطلب العمل الجيد لتطويره دون الانزعاج من اشكالية ضيق الطريق ، علينا إنجاز المهمة حسب الخطة الموضوعية، حيث يتطلب بعضها بناء جسور بمختلف الاحجام، وقد بدأ العمل بتمهيد الطرق الترابية وبعضها مسفلتة الا انها ضيقة جدا تحتاج الى توسعة بتوفير آليات ثقيلة ومواد خام واكثر من ذلك القوى البشرية العاملة.

اما الطريق الثالث المعروف بطريق " الطريق الدائري" طريق اسمرا الذي يربط هذه الطرق المذكورة ، وقد شرعنا في تنفيذه ، حيث يمكننا الذهاب عبر منطقة عدي قعداد الى منطقة دقمحري ومنذفرا في حال استعصت الامور للذهاب عبر منطقة نفاسيت الذي يؤدي الى منطقة كساد عيقا، ولا يتطلب ذلك الا بناء الجسر الكبير ومن ثم لا توجد صعوبات في انجاز المهمة.

اما الطريق الرابع هو الطريق يمر عبر اسمرا او يتركها جانبا ويمر عبر منصوره واغردات وحتى حدود السودان وحتى أم حجر، وقد نبدأ في هذه الاعمال هذا العام ، والمسألة تتوقف على اكتمال الخطة بل على توفير الآليات والمعدات والقوى العاملة ، وهذا كله متوفر ، وسوف نبدأ في العمل، وذكرت لك هذا كمثال.

اما بخصوص برامج الطاقة، يصعب تسيير اعمالا ناجحة في ظل الاوضاع غير المستقرة للتيار الكهربائي، ولحل ذلك سوف نقوم بتحديث 30 ميغاوات في عصب و20 ميغاوات في مصوع و10 ميغاوات في اسمرا كداعم بالجملة 60 ميغاوات ،

ومن ثم ترقيتها تدريجيا من ستين الى 120 ميغاوات ومن ثم الى 240 ميغاوات ، لكن قبل ذلك علينا تنفيذ الستين ميغا وات، ومن ثم رفع الطاقة الى المستوى المطلوب بعد تقييم قدرتنا، حيث تتماشى هذه العملية مع برامج البنى التحتية التي ذكرتها سابقا كشق الطرق والموانئ وغيرها.

وإذا نظرنا الى مسألة خدمات المواصلات معها كالتفريكا وغيرها من وسائل المواصلات، نسعى جاهدين لاكمال الدراسات التي بدورها تساعدنا في وضع صورة واضحة ، ولا اظن وجود اي معوقات تعرقل انجاز المهمة في الوقت الحالي ، وترتبط خدمات المواصلات ارتباطا وشيكا بخدمات المياه، حيث نحتاج الى خدمات المواصلات والموانئ لكن اهم شيء هي خدمات المياه، لأننا لا نستطيع انجاز اي مهمة دون تخزين ما يكفي من المياه، لذلك سوف نعمل لتعزيز برامجنا التي بدأنا لتشييد سدود صغيرة ومتوسطة وكبيرة وحفائر وخاصة اصلاح مساقط المياه، ودن القيام بهذه المهمات لا يمكن القيام بأعمال تنموية مشهودة، ولا نستعجل في اعمال البنى التحتية المعروفة بـ "وايت ايلفانت" اي الفيل الابيض ، بل علينا انجاز مشاريع تنموية تسير بخطى ثابتة، وهذه البرامج اضافة الى برامج الخدمات الاجتماعية بالترابط مع العقارات السكنية نبدأ فيها خلال 2020 على الاقل في منتصفها ، لكن المسألة ليست مسألة مالية أو قرض مالي، بل تكمن في توفير القدرات والموارد البشرية الفاعلة لذلك، لذلك علينا تامين القوى البشرية والاليات الثقيلة والمعدات والمواد الخام ومن ثم تقوية عملية التنفيذ ، ويمكن تنفيذها بالقدرات المحلية أو القدرات الخارجية في حين استدعى الامر الى ذلك .

اما فيما يتعلق بقطاع التعدين ، لازلنا نعمل بجدية ، لكن كيف نقوم بتنفيذ الاتفاقيات ومع من نبنينا، فكل هذا يوجد على قيد العمل، ولا نحيد الحديث في هذا الشأن قبل اكتماله، لكون تلك الاعمال تسير بالشراكة، وبصفة عامة في العام 2020 ، ومع الاجواء الجديدة ، لا نتحدث عن برامجنا فقط، علينا محاولة فهم الاعمال المشتركة الجارية بيننا واثيوبيا، كيف نربط شبكات الطرق البرية وسكك الحديد فيما بيننا، ويمكن ايضا نشر التيار الكهربائي معاً واشراك شركائنا الخليجين، وكذلك يمكن القيام بهذه الاعمال مع السودان، وقد بلغت هذه الاعمال هذا العام مرحلة البدء ، لكن

النقطة الاساسية هي العمل المشترك ، وهناك العديد من القوى التي تعمل جاهدة لعرقلة الاعمال المشتركة خاصة مع اثيوبيا، لذلك نأخذ في الاعتبار هذه العراقيل في اطار وضعنا للخط والاسراتيجيات العملية، وقبل التحدث في وسائل الاعلام والعلاقات العامة اولا علينا التعرف حول كيفية ربط الطرق وسكك الحديد التي تفيد الجميع، وكل هذه البرامج سوف تبدأ في العام 2020 في حال اكتملت الاستعدادات، وإن لم تكتمل تبدأ في العام 2021 .

سؤال: فخامة الرئيس، خلال العشرين عاما تجاوزنا مرحلة صعبة لحماية سيادتنا واخيرا انتصرنا بفضل صمودنا ، ماهي رسالتك للشعب الارتري وخاصة الشباب في هذه المرحلة الاخيرة؟

جواب: اذا تساءلنا عن كيفية تنفيذ هذه البرامج الموضوعه ، لابد ان يشارك الشباب في الاعمال الموضوعه بفعالية ولا نميز أيضا بين كافة الفئات الاجتماعية ، الا ان فئة الشباب تمنح الاولوية، لقد قمنا خلال السنوات الماضية بأعمال تقييم ناجحة ومهمة، حيث خلصنا الى على اي شاب واي مواطن الاستفادة الجيدة من وقته ودون تضييعها في مالا يفيد ، حيث لم ننجح في برامجنا الاكاديمية كما يجب ، اهدرنا قدرات ضخمة ، لذلك علينا ان ننظم دورات تدريب مهنية فاعلة ، وهذه لا تتجح الا بالقدرات البشرية وتراكم تجارب ثرة، نستطيع جلب الاليات والمعدات ووضع خطط فعالة، لكن في الاخير من يقوم بإنجازها، ومن ثم يجب اشراك كافة الفئات خاصة الشباب، و الان في مرحلة اعادة التفعيل ، يجب على كل شاب اكتساب المهن، ادخلنا برنامج "ماموس" مركز التدريب المهني بشكل مؤقت للاستفادة من القدرات والموارد البشرية المهدرة ، وان المدراس التدريبية المنشأ انجزت العديد من القدرات لكننا لن نتباهى بها، لذلك يجب تعزيز وتفعيل قدرات الشباب الكامنة ، ونوظف تلك القدرات في المهن المطلوبة ، وحتى الشباب ممن يمتلكون تجارب وخبرات مهنية لابد من تعزيزها ، ومهما اتينا بكل الاليات والتكنولوجية والمعدات لا بد ان نوفر القوى البشرية الفعالة ، وهذا عنوان رئيسي كبير ، وكيف يمكن استغلاله بشكل جيد وفي اي وقت وكم من الوقت واي المعلومات والمعارف تكتسب، وماهو دوره وكيف تساهم وماهي نوعية الانتاجية التي يسهم فيها ، هنالك

جهات تعمل لتوظيف ذلك جيدا، مثل مؤسسات تعليم عالي ، ولا يمكن تجديد ذلك بمؤسسات التعليم العليا فقط، بل يجب ان يبدأ من مرحلة ما قبل التعليم النظامي ولا يمكن ايضا ان ينجز في سنوات بسيطة، ولتفعيل القدرات البشرية بالاتجاه المطلوب باستمرار، يمكن وضع برنامج يتقدمه توفير القوى البشرية ، ونفهم الاستدامة من ذلك وليس السؤال حول كيفية اكمال البرامج على الورق بل تكمن المسألة في التعرف على القوى البشرية قبل كل شيء، بالفعل هو عمل شاق وقد جربنا بعض البرامج ، ولازلنا نعمل على رفع قدرات المواطن بتنظيم دورات محلية وخارجية ، ونعمل فيه لكنه ليس كما ينبغي ،الا انه في الوقت الحالي يعتبر هذا امر اساسي خاصة على فئة الشباب، وقد بدأت بعض البرامج وبعضها يوجد قيد التدقيق، ولا نريد الان ان يضيع الشباب وقته هباءً منثورا ، حيث تكمن برامجهم المستقبلية في ذلك، وانجاز هذه البرنامج ليس سهلا ولا بد من توفير القوى العاملة المؤهلة.